توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2011-2017

Jordanian Foreign Policy Orientation toward the crises Arab Spring (2011-2017)

إعداد

سلام أحمد السواعير

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب

جامعة الشرق الأوسط

كانون الاول- 2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالبة سلام أحمد السواعير أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات و المؤسسات المعنية بالأبحاث و الدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم : **سلام أحمد السواعير**

التاريخ : 2017/12/20 م

التوقيع :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمات الربيع العربي 2017/2011 " وأُجيزت بتاريخ 2017/12/20م

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
١- أ.د عمر حمدان الحضرمي	عضواً و رئيساً	.....
٢- أ.د محمد حمد القطاطشة	عضواً و مشرفاً	.....
٣- أ.د محمد رضا "محمود" شحادة خلف عضواً خارجياً (جامعة العلوم التطبيقة الخاصة)		.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أتوجه بشكري لجامعة الشرق الأوسط والهيئة التدريسية وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة الذي كان لتوجيهاته وملاحظاته الأثر في انجاز هذا العمل فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم: الأستاذ الدكتور عمر حمدان الحضرمي والأستاذ الدكتور محمد رضا "محمود" شحادة خلف عضواً خارجياً (جامعة العلوم التطبيقية الخاصة) المشرف الخارجي والذي تكبدوا عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب الذين استفدت من علمهم.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الاهداء

إلى ملاذي في الحياة ... إلى من ربتني وأنارت دربي بالصلوات والدعوات... أغلى من في الوجود **أمي الحبيبة**

إلى من أحمل أسمه بكل فخر **والدي الحبيب رحمه الله**

إلى سندي والأب الروحي **عمي عبد الهادي**

إلى قلبي الذي يمشي على الأرض ورئتي الثالثة **ابنتي تيا**

إلى من عشت معهم أجمل اللحظات أهلي وأحبتي وأصدقائي

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

لكم جميعاً ولنفسي أهدي هذا البحث..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
العنوان.....	أ
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير.....	د
الاهداء.....	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانجليزية.....	ط
الفصل الأول **خلفية الدراسة وأهميتها**	
مقدمة	**1**
مشكلة الدراسة	2
فرضية الدراسة وأسئلتها	2
أسئلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
مصطلحات الدراسة	4
حدود الدراسة	5
محددات الدراسة	5
منهجية الدراسة	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني	
الإطار النظري والدراسات السابقة	
اولاً : الإطار النظري	7
ثانياً: الدراسات السابقة	12
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	16
الفصل الثالث	
ثورات الربيع العربي	
المبحث الأول : أسباب ودوافع ثورات الربيع العربي	19
المبحث الثاني: الموقف الإقليمي من ثورات الربيع العربي	27
المبحث الثالث: الموقف الدولي من ثورات الربيع العربي	389
الفصل الرابع	
مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية وأهدافها ومحدداتها	
المبحث الاول: ثوابت السياسة الخارجية الأردنية.....	48
المبحث الثاني: السياسة الاردنية تجاه ازمات الربيع العربي.....	58
المبحث الثالث : توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الثورة السورية والليبية.....	73
الخاتمة	82
النتائج	85
التوصيات.....	87
المصادر والمراجع.....	88

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي (2011-2017)

أعداد

سلام احمد السواعير

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

الملخص

هدفت الدراسة لتوضيح توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمات ثورات الربيع العربي خلال الفترة (2011-2017) وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار في بيان طبيعة وأسباب ثورات الربيع العربي والمواقف الاردنية تجاهها ، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي تنص على "هناك علاقة ترابطية بين توجهات السياسة الخارجية للدولة وبين المؤثرات المحيطة بها" حيث يشكل الاستقرار السياسي في الأردن عاملاً مؤثراً ورئيساً في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأردنية في ضوء التداعيات والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا واليمن والعراق ، فقد كان لثورات الربيع العربي انعكاسات على السياسية الخارجية الأردنية والدولة الأردنية، لذا جاءت المواقف الاردنية من أزمات الربيع العربي تتوافق مع المصالح الوطنية وتدعم الامن والاستقرار في بلدان الربيع العربي وخصوصاً في سوريا واليمن وليبيا ، وتؤيد عمليات الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، وتوصي الدراسة بالحفاظ على سياسة الاعتدال والوسطية التي تشكل ثوابت السياسة الخارجية الاردنية.

الكلمات المفتاحية: توجهات السياسة الخارجية الأردنية، الربيع العربي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Jordanian Foreign Policy Orientation toward the crises Arab Spring (2011-2017)

by

Salam Ahmed Alsawaeer

Supervised

Dr: Mmohammed Hamad Alqatatsha,Prof

Abstract

The study aimed at clarifying the orientations of the Jordanian foreign policy toward the crises of the Arab spring revolutions during the period (2011-2017). The study relied on analytical descriptive approach and decision-making method in the nature and reasons of the Arab spring revolutions and Jordanian attitudes towards them. "There is a correlation between the foreign policy orientations of the state and the influences surrounding it." Political stability in Jordan is an influential factor in the decision-making process in Jordan's foreign policy in light of the repercussions and developments in the region. Therefore, the Jordanian positions of the Arab Spring crises corresponded to the national interests and support security and stability in the Arab Spring countries, especially in Syria, Yemen and Libya, and supports the democratic transition in the Arab countries, especially in Syria, Yemen and Iraq. Egypt and Tunisia. The study recommends maintaining the policy of moderation and that constitutes the fundamentals of Jordan's foreign policy.

Key words: Jordanian Foreign Policy Orientation , Arab Spring

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة:

تلعب البيئة الإقليمية والدولية الدور الأهم في التأثر في عملية الصياغة للسياسة الخارجية للدولة، لذلك ينبغي دراستها على أنها حصيلة لمجموعة العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدراكية، وتعرف هذه السمات الخاصة الملازمة للوحدة على أنها سمات الهوية، من هنا كانت توجهات السياسة الخارجية الأردنية تقوم على أساس السلام والتنمية لشعوب المنطقة ومناصرة الحق والعدل والسلام، والاحترام المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنيب الشعوب ويلات الحروب، وعدم اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ولقد فرضت على الأردن خصائص تتمثل في حجمه الصغير وموقعه الجغرافي في منطقة متوترة ومحدوديّة موارده، وطبيعة نشأته وارتباطاته الدولية والإقليمية التي فرضت قيوداً مُحْكمة على السلوكيات المحلية والإقليمية والدولية، وكان على الأردن تبعاً لوضعيته تلك انتهاج سياسة محسوبة ومرنة في إدارة الشؤون الخارجية ومواجهة التحديات الإقليمية التي لها انعكاس على استقراره وأمنه.

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 تحولات أثرت على استقرارها السياسي. فبعد أن ظل العالم العربي يرفض عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا وأمريكا وآسيا، مما دفع بعض الباحثين للحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، بدأ العالم العربي يشهد بدايات لتفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بداية في تونس ومصر، ثم ليبيا، الأردن، والبحرين، واليمن، والعراق، وعُمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالهدف ظل واحداً وهو الديمقراطية الحرية والعدالة والحياة الكريمة، سواء كان هدف التغيير كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئياً عن طريق إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية.

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه ثورات الربيع العربي التي أنطلقت منذ عام 2011، ولا تزال مستمرة في بعض الدول العربية كسوريا واليمن.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الوقوف على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه ثورات الربيع العربي والتطورات السياسية التي شهدتها دول عربية عدة في المرحلة الانتقالية، حيث شكّلت أحداث الربيع العربي التي انطلقت من تونس، وشملت دولاً عربية مثل (مصر، ليبيا، اليمن، سوريا) مما شكّل ضغطاً على صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية وتحدياً له، فكان لزاماً عليه اتخاذ توجهات تعمل للحد من تأثيرات التحولات التي يشهدها الوطن العربي السلبية على المجتمع الأردني، من هنا تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي: كيف تعاملت السياسة الخارجية الأردنية تجاه الربيع العربي منذ عام 2011 وماهي طبيعة مواقفها وتوجهاتها حتى عام 2017؟.

فرضية الدراسة وأسئلتها:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "هناك علاقة ترابطية بين توجهات السياسة الخارجية للدولة وبين المؤثرات المحيطة بها".

أسئلة الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس: ما مدى تأثير الربيع العربي (2011-2017) على توجهات السياسة الخارجية الأردنية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. ما ثوابت السياسية الخارجية الأردنية ومرتكزاتها؟
2. ما طبيعة التحولات في السياسة الخارجية الأردنية التي أحدثتها أحداث الربيع العربي وماهي أبعادها؟
3. ما الآثار التي تركتها أحداث الربيع على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الربيع العربي (2011-2017)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح ثوابت سياسة الأردن الخارجية ومرتكزاتها.
2. تحليل طبيعة التحولات في سياسة الأردن الخارجية وأبعادها تجاه الربيع العربي.
3. بيان المؤثرات التي تركتها حركات الربيع العربي على توجهات سياسة الأردن الخارجية (2011-2017).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية):

1- الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة كونها تسهم في التأصيل النظري لموضوعها في مجاله الأكاديمي، مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين، خاصة وأن تأثير الربيع العربي قد وصل إلى الأردن، وخصوصاً على توجهات السياسة الخارجية الأردنية، مما يشكل حافزاً لدراسة المحددات المؤثرة على السياسة الخارجية الأردنية ومنها أحداث الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الأهمية العملية (التطبيقية)

توفر الدراسة عملياً فرصاً لبيان تطورات الموقف الأردني تجاه الربيع العربي والتطورات السياسة التي شهدتها المنطقة العربية منذ العام 2011.

مصطلحات الدراسة:

- **السياسة الخارجية:** هي النشاطات والسلوكات الخارجية السياسية للدولة الساعية إلى تحقيق أهداف معينة تعبر عن مصالحها. ويتم صنعها واتخاذ قراراتها من قبل هيئات مسؤولة في الدولة وفقاً لنصوص دساتيرها. ولا تقتصر ممارسة حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية على الدول، وإنما هناك منظمات عالمية وإقليمية وقوى ومنظمات غير حكومية وشركات متعددة الجنسيات، لها أهداف وسياسات اتجاه الدول والمنظمات الدولية(الحمداني، 2004: 439-440)
- **الربيع العربي:** يعرفه بدران بقوله: "إن الربيع العربي لم يكن نتيجة تبشير أجنبي، ولا مؤامرات مخفية، ولا صنّاعة أوروبية أو أمريكية أو إيرانية أو تركية، إنه من صنّاعة عربية، وقد جاء نتيجة للتفاعلات الداخلية الاقتصادية، والسياسة، والإنسانية، والأخلاقية الفردية، والاجتماعية، تمثلت بشعور المواطن العربي بغياب العدل والمساواة، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية والبيئية، وازدياد مساحة الفقر، واتساع البطالة، وظهور ثروات غير اعتيادية لا تتناسب أبداً مع مفردات الثروة الوطنية، وبطء النمو الاقتصادي، وزيادة التبعية للخارج في جوانب كثيرة ابتداء من الغذاء والدواء والكساء، وانتهاء بالسياسة والدفاع". (بدران، 2012:2)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرّف الباحثة الربيع العربي على أنه تلك الثورات التي حدثت في عدة بلدان عربية منذ عام 2010 نتيجة لأسباب وأهداف مختلفة، والتي يجمعها قاسم واحد، وهو الثورة ضد أنظمة الحكم القائمة، لاستبدالها بأنظمة أخرى، تكون أكثر ديمقراطية.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية 2011-2017.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الدول العربية التي شهدت الربيع العربي، وعلى الأردن كحالة دراسة.

محددات الدراسة:

هنالك عدد من المحددات التي لابد من أخذها بعين الاعتبار ليتسنى للدراسة تحقيق أهدافها المرجوة. ومن هذه المحددات:

أ. أن هنالك كثيراً من السياسات والمواقف التي تميزت بسريتها، وتحاول الباحثة الوقوف على ما هو متاح منها.

ب. ندرة الدراسات المتخصصة بمعالجة توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الربيع العربي.

منهجية الدراسة :

المنهج الوصفي/ التحليلي: يستخدم هذا المنهج في دراسة الحالة المراد البحث فيها للإطلاع على الظاهرة السياسية المعنية وتحديد إطارها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزيئاتها بصورة كمية أو كيفية ثم تصنيف هذه المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المعاصر دون الدخول في تحليل أسباب ودوافع هذا الواقع أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل المؤثرة عليه. (بركات وآخرون، 1984 :20)، وتم استخدام هذا المنهج في الوقوف على ركائز السياسة الخارجة الاردنية تجاه المنطقة العربية ، وثورات الربيع العربي .

منهج صنع القرار: يقوم هذا المنهج على تحليل أية عوامل أو مؤثرات تحيط بصانعي القرارخاصة في السياسة الخارجية كون صنع القرار يعتبر عملية تفاعلية بين الاطراف المشاركة فيه من مؤسسات رسمية أو مؤسسات غير رسمية لاقرار السياسة العامة، لذلك فإنه لابد من توضيح المراحل التي يمر بها صنع القرار والعوامل التي تؤثر فيه، وما هي الدوافع من أجل صنع القرار (Snyder, 1983). يشير منهج صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية، في تقرير السياسيات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، هذه المؤسسات تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة، وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الاردنية تجاه الربيع العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

اولاً : الإطار النظري

يعتبر (سنايدر snyder) أستاذ العلاقات الدولية أباً روحياً لهذا المنهاج فضلاً عن ريادته للمناهج الحديثة لدراسة السياسة الخارجية للدول، وقد ساهم (كنث بولدينغ k.Bolding) في تطوير منهج اتخاذ القرار في السياسية الخارجية وتأكيده على التصورات (image) والإدراكات (perceptios) عند صانع القرار في إنضاج القرارات واتخاذها ومساعدته على الفهم الواضح لأبعاد أية مشكلة تواجهه. وقد اقتبس دراسته هذه من مجموعة من علوم نفسية واقتصادية وادارية واجتماعية وخرج بمحصلة إجمالية تقول: إن عملية إتخاذ القرار ليست أكثر من اختيار بديل من بين عدد من البدائل الواضحة والمقبولة سياسياً (عبدالقادر،2008: 25) لذلك عندما تحدد الحكومات نوعية القرار السياسي الخارجي فإنه يكون لزاماً على الدولة تحديد غاية ذلك القرار، ولذلك ينظر للسياسة الخارجية على أنها ذلك الفصل السلوكي الهادف نحو تحقيق غرض معين ومحدد تحديداً دقيقاً، لذلك فإن السياسة الخارجية لها هدف معين تعمل لتحقيقه يتمثل بالمصلحة الوطنية للدولة (Richard ,1962 :65) .

ونظراً لأهمية القرار السياسي، وصنّاعة القرار في الحركة التفاعلية للدول، حاول العلماء ذوو الاختصاص، وطلبة العلوم السياسية المحدثون أمثال سنايدر وبارسون والمتخصصون بالشؤون الدولية إيجاد نظرية تتعلق بالقرار السياسي وصنّاعته وقد تمت دراسة صانع القرار السياسي في اتجاهين: الأول يتعلق بصنّاعة القرار (Decision Making) كجزء من السياسة الخارجية للدول، وبيان العوامل التي تؤثر على صنّاعة القرار مع التركيز أيضاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أثر البيئة الداخلية على صنّاعة القرار، مداركه ومعارفه، واعتبارها عاملاً مؤثراً على السياسة والقرار السياسي الخارجي للدول (charlies ,1987 :22)، أما الإتجاه الثاني فإنه يتعلق بصانع القرار (Decision Maker) وتناولت هذه الدراسات التغيرات التي تطرأ على صانع القرار من أهمها التغيرات الفيزلوجية، حيث يتم التعبير عن السلوك الشخصي لصانع القرار ومدركاته من خلال الأحاديث والخطب (الرمضاني، 1991 :300) فقام (مودلسكي) بجمع العديد من المتغيرات تحت مفهوم المصلحة (Intrest) والقوة (Power) والتي رأى فيها عوامل محددة لأهداف صانعي القرار وسلوكهم. أما (دويتش، 1983) فقد وضع ومتأثراً بنظرية الاتصال (Communications) آلية لشرح عملية اتخاذ القرار تقوم على خمسين متغيراً، وقام كابلان وهو متأثر بنماذجه العشرة للنظام السياسي الدولي بتصنيف لاعبي السياسة الدولية، ومعايير السلوك التي تسمح جميعها بوجود أكثر من مائة نظام تحدد كيفية اتخاذ القرار ومن ثم تحليل الاحداث السياسية. وعلى الرغم من أهمية هذه التحليلات كمحاولات جادة لإيجاد نظرية صالحة لتفسير أسباب السلوك السياسي، وصنّاعة القرار، إلا أنها تواجه عدة مآخذ أهمها: (wallace,1971 :17)

أولاً: صعوبة تطبيقها على أرض الواقع بسبب اتصاف غالبيتها بكثرة المتغيرات التي جاءت بها وارتباطها الشديد ببعضها البعض.

ثانياً: تتوقف نتائج الدراسات الفردية على كثير من القرارات المتشابهة، وصعوبة الحصول على المعلومات الفردية. (عبد القادر، 2008: 30)

وعليه فمن الصعب على صنّاع القرار تحديد نظرية أو نموذج أقرب للواقع العملي، لذلك غالباً يتعامل صنّاع القرار السياسي الخارجي مع القرارات وفقاً لنماذج ومنطلقات فرعية، ووفقاً لذلك فإنهم يستخدمون أو يوظفون خبراتهم الإدارية ومعتقداتهم الفكرية لتحليل الواقع السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للوصول إلى اتخاذ قرار يمثل مصلحتهم، وطبقاً للمعلومات المتاحة، وقد تعتمد في أحيانٍ عدة على صفات صنّاع القرار السياسي الخارجي نفسها وما يتحلى به هؤلاء من شجاعة واعتدال وحرية وجرأة واهتمام بالمصلحة الوطنية أو القومية (نهار، 1993).

أمّا عملية صنع القرار فهي العملية التي من خلالها يتم تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات، وتتم عملية التحويل هذه من قبل صانعي القرار بواسطة الإجراءات التي يتخذونها متأثرة بسلوكهم وشخصياتهم القيادية. إن عملية صنع السياسة الخارجية عامل مهم وأساسي ومركزي في السياسية الخارجية، هكذا يراها هارولد ومارجريت سبروات، أمّا القرارات كمكونات للسياسة الخارجية فإنها تُرسم في ذهن صانعي القرار بناءً على المدخلات السياسية، أي بمعنى أن الأفعال تأخذ مكانها في البيئة التي يعيش فيها صانع القرار، وبالتالي فإن التأثير على عملية صنع القرار تأخذ مكانها قبل اتخاذ الأفعال، ومثل هذا التأثير يمكن أن يمارس من خلال المعلومات والنصائح والضغط من المستشارين والرأي العام (العزام، 1998: 9-11) .

ويمكن تعريف صنّاع القرار في الأردن بأنهم الأفراد من بين النخب السياسية والحاكمة والذين يتبؤون السلطة السياسية أو يمارسونها في النظام السياسي الاردني حيث يدير الملك بمعاونة رئيس الديوان ورئيس الوزراء ووزير الخارجية السياسية الخارجية الاردنية، وأن عملية صنع القرار يمكن أن تتأثر في الأردن بعدة عوامل كالديموغرافيا، والاقتصاد والسياسة المحلية بما في ذلك الرأي العام المحلي والنشاط الحزبي المحدود وجماعات المصالح والقوات المسلحة، وقد يتفاوت هذا التأثير من قرار لآخر ويعتمد على عوامل أخرى وعلى نوعية ذلك القرار وعلى المصالح المرتبطة بالقرار ومقدار الضبط الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرضه النظام السياسي على الأفراد (المعشر،2008: 92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرض الأردن لعوامل ضاغطه عدة دفعته لتبني سياسة حذرة تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وتجمل هذه العوامل كما يأتي (حرتوقة، 1997: 54)

- **العوامل الداخلية:** المرتبطة بالوضع السياسي والأمني والإقتصادي الذي تعيشه المملكة، فقد أدرك الملك عبد الله الثاني أهمية السياسة الأردنية الخارجية في العمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي.
- **العوامل الخارجية:** وهي المرتبطة بالبيئة الخارجية، حيث أثرت تداعيات الربيع العربي على المنطقة العربية التي تعرضت لعمليات إرهابية وتهديد الجماعات المتطرفة، كذلك أثرت حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين والعراق على توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط (الخدوري، 1981: 148)

كان يمكن النظر إلى ثورات الربيع العربي على أنها أمل منشود كالثورات السابقة التي كانت تمثل الأمل في التغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، أما ما حصل في ثورات الربيع العربي مختلف تماماً، حيث اعتقد الشعب العربي أن هذه الثورات ستغير من مظاهر الحياة، وأنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة والحرية، والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالمجمل فإن الآثار المترتبة على هذه الثورات تتمثل بالتالي:

أولاً: أن هذه الثورات قد نجحت بالإطاحة ببعض الأنظمة العربية، أو الدفع باتجاه القيام بإصلاحات عند البعض الآخر، أي أنه كان للربيع العربي آثار في انطلاقة مسيرة التغيير السياسي، خاصة في الدول التي شهدت ثورات ضد أنظمة الحكم، أو على الأقل محاولة للتغيير، بعد صمت طويل، متنقلة من دولة لأخرى.وبالتالي تكون هذه الثورات ذكرت الحاكم والمحكوم بأن شرعية الحكم أو الإدارة ليست صكاً مفتوحاً، ولا براءة دائمة يتسلمها الحاكم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بداية حكمه، وتبقى معه وحوله إلى الأبد، فهي مرهونة بحسن أداء القائد وتحقيق مصالح الناس، والالتزام بالقوانين، وإقامة العدل، وتحقيق المساواة، وهذا ما لم تقم به الأنظمة العربية على الرغم من سبق الإسلام للغرب في رؤى التسامح والعدل والمساواة وفتح باب الحوار. (ابراهيم، 2012: 10-9)

ثانياً: بعض هذه الثورات بدأت تؤتي ثمارها من خلال تحقيق الديمقراطية، وإن استغرق وقتاً طويلاً، ومثال ذلك الحالة التونسية التي شهدت انتخابات وصفت بالحرة والنزيهة، مكنت الشعب من ممارسة حقه بشكل صحيح، ومنها أيضاً الحالة المصرية قبل الانقلاب على الثورة والإطاحة بالرئيس المنتخب محمد مرسي . (نافعة، 2011: 37).

ثالثاً: بعض الثورات لم تؤدِ إلا إلى ديمقراطيات ناقصة وزائفة، حيث عمل الغرب على إيجاد نظم بديلة للنظم المنهارة بسبب الثورات، تعمل على الالتزام بالمحافظة على مصالح الغرب الإستراتيجية في المنطقة، وعدم احداث تغيير جوهري في السياسة الخارجية، مثال الحالة المصرية بعد الانقلاب على الرئيس الفائز في انتخابات حرة ديمقراطية نزيهة. (نافعة، 2011: 39)

رابعاً: بعض الثورات حدثت في دول، تقوم على المصالح الفئوية أو الطائفية أو القبلية، خاصة مع عدم وجود قوى قادرة على المحافظة على تماسك النسيج الاجتماعي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفتيت عدد من الدول العربية لدويلات صغيرة تقوم على الأسس المذهبية والطائفية.

ولعل أسباب عدم نجاح الربيع العربي ما يلي:

أولاً: عدم فهم الكثير من فئات الشعب للديمقراطية، وسهولة تغير الآراء وتقبلها، خاصة في ظل التأثر بالإعلام، وخاصة أيضاً في ظل التفكير المتحجر المتمسك بالطائفية والفئوية، وهذا ما يتعارض مع إمكانية إحداث تحولات سياسية واجتماعية تؤسس لديمقراطيات حديثة، تقوم على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسس احترام حقوق الإنسان، والقضاء على قيم الاستبداد والتسلط، وتحريف الديمقراطية والعبث بها، من خلال السيطرة على إدارة الناخبين وتوجيهها (المعشر، 2011: 1-3).

ثانياً: عملت دول غربية على استغلال الثورات لتحقيق أهدافها وأطماعها الحضارية، حتى أنها لم تتخذ موقفاً محدداً واحداً ثابتاً حول ثورات الربيع العربي، فدعمت بعضها وأثارت موضوعها في مجلس الأمن، وحصلت على قرارات استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للتدخل العسكري كما حدث في ليبيا، ولم تدعم البعض الآخر بل عملت على أجهاض المحاولات لاحتمال تدخل مجلس الأمن في هذا البعض الآخر(محمود، 2012).

ثانياً: الدراسات السابقة

- **دراسة العلان، (2015)، أثر التحديات الإقليمية على الواقع الجيوسياسي الأردني 2001-2015** هدفت الدراسة للكشف عن واقع التحديات الإقليمية المحيطة بالأردن منذ العام 2001 وحتى العام 2015، وتحديد مفهوم الجغرافية السياسية وتطورها بما يتلاءم ويتوافق مع تطور العلاقات الدولية وآلية تطبيقها على الأحداث الإقليمية المحيطة بالأردن. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: شهدت الأردن خلال فترة الدراسة تطورات واضحة ومتسارعة على الصعيد الإقليمي مما كان لها أثر كبير على الشأن الداخلي الأردني، إلا أن سياسة صناعة القرار السياسي الأردني عملت بشكل ديناميكي لتخطي الأزمات الخارجية المتمثلة بالأزمة العراقية والأزمة السورية بشكل يحول دون التأثير على الشأن الأردني الداخلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دراسة شفيق شقير، (2014)، موقف الأردن من الأزمة السورية: نمو بناء أم تناقض؟**، لم يعبّر الأردن عن مصالحه في موقف واضح ونهائي من الأزمة السورية، لكنه كرر المخاوف بطرق شتى، بما يعكس القلق الذي يعيش فيه، حرب في سوريا وفوضى في العراق، ومسار غامض لعملية السلام يخشى أن يدفع ثمنها دون أن يدرك نتائجها، ودور يجب أن يؤديه للسعودية أو للخليج باعتباره صلة الوصل الطبيعية الموثوقة بين الشام والخليج، لا سيما أن مسؤولياته كانت قد تضاعفت مع انطلاق ثورات الربيع العربي، وبالذات في دول عربية موالية للغرب، حيث سقط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر، ومضت الثورات لتطال دولاً عربية أخرى من المحورين الرئيسين في المنطقة، أي: " محور الاعتدال" و"محور الممانعة"، ولتتغير موازين المصالح ومصادر الخطر، ما دفع الأردن، وهو أحد أهم نماذج " محور الاعتدال"، للتعاطي بحذر شديد مع ما يجري في سوريا تماماً، كحذره في التعامل مع ما يجري على أرضه من "حراك"، لا سيما وأن هذا الأخير أي "الحراك الأردني" كان قد بدأ أو أخذ يتعاظم بدفع مما يحدث في الإقليم برغم كل المبررات المحلية.
- **دراسة ساتيك ومحمود، (2013)، الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول المجاورة،** يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة على الخارطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الأثينية والدينية، ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه الساحة الأمثل لتفاعل المصالح الإقليمية والدولية عديدة متصارعة على أرضه، وهذا الواقع ينعكس انعكاساً كلياً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً، بحيث أن أي تغيرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادة ضمن حدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير بشكل اجتماعي وسياسي في محيطها الجغرافي برمته، ولا تخرج الثورة السورية عن هذا الإطار، إذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرت فيها من أجل دفع الأنظمة إلى اتباع سياسات تنسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة القرار تجاه الثورة السورية.

- **دراسة خالد الوزني (2012) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني**، والتي فيها تقدير الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011-2012 بنحو (590.100.00) مليون دينار أردني وتشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة، وأن الكلف الإجمالية متوزعة على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على مديونية ومستوردات إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل، وقد تبين أن عدد النازحين السوريين حوالي (220) ألف سوري تركز (20%) منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من 80% منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة الأمر الذي شكل الضغط الديمغرافي المفاجئ أدى إلى نمو سكاني مفاجىء نسبته 3% من عدد السكان، وأن كلفة استضافة اللاجىء الواحد تصل حوالي (2500) دينار سنوياً وأن تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 بلغت (449.902) مليون ينار، فيما قدرت الكلفة خلال العام 2011 بحوالي (140.28) مليون دينار. وأظهرت الدراسة أن النمو السكاني الطارىء تسبب بضغط على البنية التحتية، والمرافق العامة، خاصة في قطاعات التعليم، والنقل والطاقة، والمياه وغيرها. حيث قدرت كلف القطاع الصناعي نحو (163.9) مليون أنفقت على التعليم، والصحة، والطاقة، والحماية، والأمن، والبنية التحتية والمياه. وأن استضافة السوريين تمت رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن، الذي لم يتخل عن دوره الإنساني، الذي يتحمله تأكيداً لالتزامه بالعمل العربي المشترك، ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي.

- **دراسة (بهجت قرني وآخرون،2012) بعنوان: "الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها"**، هدفت الدراسة لفهم ديناميكيات الاحتجاج في مصر من خلال إلقاء نظرة شاملة على التغييرات التي حدثت في المجتمع المصري أو ما يسمى السياسة من أسفل، على عكس الاقتصار على النخب الحاكمة أو على السياسة من أعلى، كما جرى العرف في معظم الدراسات عن السياسة في الوطن العربي، حيث اعتمدت الدراسة على الرؤى الميدانية (من ميدان التحرير) وتحليله لثورة 25 كانون الثاني 2011، متبنين منهجية ديناميكيات الجماعات لتسريح العلاقات بين الدولة والمجتمع.
- **دراسة (ربيع وهبة وآخرون، 2011) بعنوان: " الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر– المغرب– لبنان– البحرين)"**. تصاعدت الاحتجاجات في الوطن العربي، واختلفت الطبيعية من بلد إلى آخر حتى اخذت عدة صور واشكال متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل التطورات والمستقبل على الواقع السياسي والاجتماعي العربي. والحقيقة ان مسار الاحتجاجات الاجتماعية مسار متنوع وثري اختلفت في البلدان الأربعة التي جرى اختيارها، وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات، والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها، حتى يمكن استشراف المستقبل لها وقراءة أبعادها المختلفة. وإن علاقة الحركات والاحتجاجات الاجتماعية بالانظمة العربية القائمة هي علاقة في ارباك، فالنظم السياسية التي تعرف تداولاً للسلطة، كلبنان، ظلت ديمقراطيتها مقيدة بأعراف عائلية وطائفية عطلت من تطورها، في حين بقي النظام السياسي المغربي هو نموذجاً أفضل نسبياً بين نظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعددية المقيدة التي تضم مصر وغيرها من البلدان العربية، مثل الجزائر، اليمن، والسودان، وغيرها. اما البحرين، فهي تشهد التعددية الفكرية والسياسية، وليست حزبية، كما أن هذه التعددية عليها قيود كثيرة، اهمها حضور البعد المذهبي في صراع كثير من الحركات الاجتماعية في النظام القائم.

- **دراسة (توفيق المدني وآخرون،2011) بعنوان: " الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي"**، وتم تقسيمها الى اقسام أربعه هي : القسم الأول تناول موضوع الثورة والديمقراطية في المجتمع العربي كما تناول هذه القسم فصول أربعة وهي التحرير من السلطوية والديمقراطية والحراك الجماهيري العربي، وربيع الثورات الديمقراطية العربية وأخيراً الربيع الديمقراطي العربي. وتناول القسم الثاني موضوع المفاجآت الثورية تناول التحولات العربية ومفاجآت الثورات. وتناول القسم الثالث الثورة في مركزيها التونسي والمصري وتضمن هذا القسم الربيع الديمقراطي العربي والربيع العربي، التونسي وكذلك الحركات الاحتجاجية في تونس والسياسات الخارجية المصرية والثورية. وشمل القسم الرابع الآثار والنتائج.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات متنوعة ترتبط بموضوع الربيع العربي والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011، في حين أن أي من الدراسات السابقة لم تتناول بشكل تفصيلي تحليل توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الربيع العربي في الفترة 2011-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

ثورات وأزمات الربيع العربي

عصفت ثورات الربيع العربي* وما زالت بالعديد من الدول العربية منذ مطلع عام 2011، وقد أثر استمرارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النظام العربي وأسقطت ثلاثة أنظمة (تونس، مصر، وليبيا)، وأما اليمن فقد أختلف وضعه وتمت تنحية الرئيس علي عبدالله صالح عن الحكم أثر المبادرة الخليجية التي قدمت لتسوية النزاع وتم إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها عبد ربه منصور والذي نصب رئيساً للجمهورية، في حين تشهد سوريا صراعاً كبيراً، حيث يشتد الصراع الداخلي بين فئات معارضة للحكم القائم، وبين النظام نفسه المرتكز على قوته العسكرية الصلبة، وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري المؤيدة والملتفة حوله .

إن حركة الانتفاضات العربية أندلعت لأسباب داخلية، وأن تدخلت فيها عوامل خارجية حرفت مسارها أو اختطفتها في أكثر من حالة عربية، وخصوصاً في ليبيا وفي سوريا، ومع ذلك إن المراقب للأحداث يلاحظ وجود مشتركات كثيرة ظهرت في مطالب وشعارات الجماهير المنتفضة مثل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة ورفض أنظمة الفساد والاستبداد، إلا أن هذه المشتركات لا تنفي أوجه الاختلاف الجيوسياسي بين دولة وأخرى، فسوريا ليست كاليمن، وسياستها تختلف عن سياسة سوريا إزاء إسرائيل أو إيران أو الدول الغربية، ويختلف موقف دول " الاعتدال العربي" والغرب إزاء الحراك الشعبي البحريني اختلافاً كلياً عن موقفها إزاء الثوار الليبيين، وقد تنافس

---

* **ثورات الربيع العربي (الثورات العربية، الثورات الشعبية، الربيع العربي):** هي مصطلحات تحمل نفس المعنى وأطلقت على حركات الاحتجاجات التي انطلقت شرارتها مع بدايات عام 2011 من تونس ثم امتدت إلى مصر واليمن وليبيا والبحرين والأردن ثم سوريا ووقعت في معظم الدول العربية، تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية "الشعب يريد إسقاط النظام" كما أن مصطلح " الربيع " تم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها مما يحدث حالياً في عموم الوطن العربي لكن مصطلح " الربيع العربي " انتشر في وسائل الإعلام وأصبح متداولاً بشكل واسع في وسائل الإعلام عربياً وعالمياً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحللون السياسيون والمختصون بدراسة السياسة الدولية في البحث عن الأسباب العميقة للانتفاضات الشعبية المتتالية، وفي تفسير مواقف دول الإقليم والدول الأخرى في العالم ومدى تأثيرها في النظام الإقليمي وفي العلاقات بين الدول الكبرى.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : أسباب ودوافع ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني: الموقف الإقليمي من ثورات الربيع العربي.

المبحث الثالث: الموقف الدولي من ثورات الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

أسباب ودوافع ثورات الربيع العربي

أطلق مفهوم ثورات الربيع العربي على جميع الأحداث التي حدثت في المنطقة العربية وكان أول استخدام لها من قبل صحيفة الاندبندنت البريطانية في بداية الثورة التونسية (عابدين، 2011 :15).

مصطلح ثورات الربيع العربي أو ربيع التغيير العربي، هو مصطلح غربي محض، اقترحته وسائل الإعلام الغربية، ربما في لحظة استذكار لربيع (براغ) العام 1968، والذي قام الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه بسحقة في آب من العام نفسه، وسط الامبالاة لافتة للنظر من الغرب الذي كان منشغلاً آنذاك بحركات اللامبالاة الغربية، يقابلها اهتمام غربي في الاحداث الجارية في العالم العربي (مصطفى، وصبري، والوزني، ، وابو عرجه، 2012 :12).

كما تعرف ثورات الربيع العربي على أنها: موجة احتجاجات عربية ثورية، انطلقت من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وشكلت حلات احتجاج في دول عربية أخرى، كما هي أقرب إلى الحراكات الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة (موسى، 2013 :33)

عرفت ثورات الربيع العربي على أنها:" سلسلة من الانشطة التي تتراوح بين الاحتجتجات السياسية إلى الحرب الاصلية التي تقعت في العديد من الدول العربية، بما في ذلك تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، في العام 2010 (عابدين، 2011 :15).

كما تم تعريفها على أنها:" تغيرات واندلاع موجة عارمة من الاحتجاجات أدت إلى تغيير جذري في النظام السياسي داخل العالم العربي، وانتشارها بسرعة كبيرة تمثلت في نشوب معارك بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتظاهرين وقوات الأمن النظاميه وصلت لوقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن وسقوط أنظمة عربية استمرت عشرت السنين"(موسى، 2013 :22).

لقد كانت بدايات رياح التغيير الثوري ما شهدته تونس في منتصف القرن الأول من عام 2011 ضد سياسة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، والتي طالبت في بداية انطلاقها بالحد من الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق الإصلاح السياسي ، ثم تطورت هذه الانتفاضة إلى الإطاحة بالرئيس التونسي وامتداد رياح الثورة إلى بعض البلدان العربية في مصر وليبيا ، كما شهدت اليمن نفس التوجهات والحركات الثورية ، حيث واجه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح احتجاجات شعبية من قبل الجماهير الشعبية وقوى وأحزاب المعارضة السياسية وأحزاب المعارضة وبعض القبائل الجنوبية، مطالبين بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة وتحقيق الإصلاحات السياسية وتطبيق العدالة الاجتماعية، وتطهير الجيش والقوات المسلحة ، والعمل على إطلاق الحريات العامة، وتحقيق التعددية الحزبية والممارسات الديمقراطية.

المتغيرات الداخلية والخارجية التي أسهمت في حدوث الاحتجاجات العربية:

- تتميز الثورات العربية بطابعها الجماهيري، بمعنى أنها نشأت وقادتها تيارات جاءت من القواعد الجماهيرية، وهذا ما يميزها عن التحولات الثورية العربية في الخمسينات والستينات، والتي قام بها وقادها الجيش، ورغم أن الجيش أضطلع بدور مهم في مسار الثورات الحالية، فإن تلك الثورات تظل في التحليل الأخير ثورات مدنية قامت بها الجماهير، ولم يبادر بها الجيش، كما أن تلك الثورات قامت بها الطبقة الوسطى، خاصة شريحة الشباب من سن 20 إلى 35 عاماً تقريباً، من الذين تلقوا تعليماً جامعياً وأتقنوا آليات تكنولوجيات المعلومات والتواصل الاجتماعي عبر شبكات المعلومات الدولية، بل وظّفوا تلك الشبكات لتحقيق التواصل بينهم، بالإضافة إلى الفئات الشبابية كانت هناك قوى أخرى مشاركة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الثورات هي الأحزاب والقوى السياسية المعارضة والقوى العمالية والمهنية، والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية وهي كما يلي (سليم، 2012 :48):

أولاً: المتغيرات الداخلية: تنقسم إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية وكما يلي:

- **العوامل السياسية:** يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، ويمكن تلخيص هذه العوامل التي حركت الاحتجاجات بالنقاط التالية (سليم، 2012 :48):

– وجود الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع وهي أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات حيث توجد أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة الحاكمة مما جعل الشباب ينتفض لسوء الأوضاع العامة في الدولة.

– إنهيار شرعية الأنظمة القائمة نتيجة عجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ورفضها السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية.

– الحضور المكثف للأحزاب الحاكمة إدارياً وعلى مختلف المستويات وطنياً وجهوياً ومحلياً، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبية .

– طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق.

– ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم حيث تتمكن الأحزاب السياسية في الدول العربية من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية.

– تغيّب النزاهة في الانتخابات، فقد عرفت العمليات الانتخابية العديد من حالات التزوير وعدم الشفافية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **العوامل الاجتماعية:** يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل دقة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس ومصر وليبيا واليمن، فأغلب الحركات الاحتجاجية في الدول العربية كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية وهذه العوامل تظهر في العناصر التالية:

– **البطالة:** يعتبر العمل فاعلاً اجتماعياً أساسياً ويمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس ومصر بمطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، لا سيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة وصلت إلى حوالي 25%، وقد قامت الحكومات العربية بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة (عبدالنور، 2011 :158) .

– **الغبن الاجتماعي:** ويعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي، فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يعتصر نفوس أبناء الشعب حين يرون فئة من العائلات المتنفذة تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية، وتعيش حالة من البذخ والترف وعلى حسابهم. (شحاتة، 2011 :31) .

– **غياب العدالة الاجتماعية:** تعد السياسة التنموية غير العادلة في الدول العربية من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تتسبب في إيجاد الفروق الاجتماعية الضخمة بين فئات المجتمع الواحد .

– **الفساد الإداري والمالي:** يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحول إلى داء سرطاني ينخر في جسم الإدارة والمجتمع ككل .

- **العوامل الاقتصادية:** لقد مثّل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالإستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وخاصة ما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، والتي لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين وتوسعت الفجوة بيـــــن الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل مجتمعات ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية، تواجه الاقتصادات العربية صعوبات جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي (باعة متجولون)، أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا (سلامة، 2011 :160) .

- **العوامل الإدارية:** أدى التعثر في أداء الأجهزة الحكومية إلى الضعف الإداري وإلى الفساد، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الأداء والتطوير، حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون وجود رقابة فعلية وحوكمة إدارية (أبو صعب، 2011 :96) .

ثانياً: المتغيرات الخارجية: وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

– **التدخل الأمريكي في الشؤون العربية:** بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 تعرضت المنطقة العربية لضغوط خارجية، حيث ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب وغياب الحريات في العالم العربي حتى في الدول المعتدلة والتي كانت تدور في الفلك الأمريكي، وطالبت الولايات المتحدة بعض الدول العربية بالقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تدخلت في المناهج المدرسية وخصوصاً الدينية منها وحسب نظرتها أن هذه المناهج هي التي تؤسس لجيل من الشباب يؤمن بالإرهاب، ولا شك أن تدخلات الولايات المتحدة قد تجلى في التدخل في الصومال والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، ومساندة الولايات المتحدة لإسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني ومطالبة بعض دول الخليج بتعديل مناهجها الدراسية عام 2001، كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه التدخلات ولّدت إحباطاً لدى الشعوب العربية زادت من معاناتها (نهرا، 2011 :62).

- **تصاعد نفوذ دول إقليمية:** شهدت المنطقة العربية وفي ظل عجز النظام العربي تصاعداً في نفوذ القوى الإقليمية الصاعدة مثل إيران وتركيا، حيث بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في الشؤون العربية، وبالنسبة لإيران فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة وقامت بدعم نظم وحركات، مثل النظام السوري وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، مما دفع البعض بأن يعتقد أن فصلاً جديداً بدأ يظهر وصراع خفي بين معسكرين معسكر تقوده إيران وسوريا وحزب الله وما يسمى بدول الممانعة، ومعسكر بريادة دول الاعتدال العربية والذي يتمثل في مصر والسعودية والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية (الحربي،2012 :11).
- **الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:** تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، فمن الآثار الايجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم ومكّن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث أتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، وبرز بقوة دور "إعلام المواطن " متحدياً التعتيم الإعلامي الرسمي.

دوافع ثورات الربيع العربي:

يُبيِّن مسار ثورات الربيع العربي، والتي قامت في تونس ومصر واليمن وليبيا، أنها قامت بسبب مجموعة من العوامل والتي تداخلت مع بعضها وأدت إلى القيام بالحراكات السياسية والاحتجاجات الشعبية وساعد على قيامها شبكات التواصل الاجتماعي من تويتر، يوتيوب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانترنت، وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة مثل الخلويات وقدرة هذه الوسائل على تجميع الشباب حول فكرة معينة وفسحت المجال أمام فئات الشباب بالتواصل والإتفاق للخروج في مظاهرات وساهمت في تعبئة الجهود الشبابية من أجل القيام بالثورات ضد الأنظمة السياسية وكان من هذه الدوافع ما يلي (سلامة، 2011 :164):

الأوضاع الداخلية: أدت عوامل الفساد وبروز ظاهرتي الفقر والبطالة إلى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحاكمية الرشيدة والديمقراطية وأدت إلى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة التي لا يعنيها سوى بقائها في السلطة، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الثورات العربية، وبالرغم من قيام بعض الحكومات العربية ببرامج إصلاحية تتعلق بالشؤون الاقتصادية والسياسية، إلا أن هذه البرامج جاءت متأخرة وكإجراءات تطمينية ولم تكن واقعية.

الإحباط القومي: أدت التراكمات السياسية والقرارات التي أتخذت من قبل بعض الأنظمة العربية والحكومات والتي بموجبها تم التنازل عن الكبرياء القومي العربي من خلال تدخل القوى الغربية في صنع السياسة العربية، ووّلد الاحتقان السياسي ضغطاً هائلاً على الشباب العربي والذي كان له ردة فعله كبيرة وغير متوقعة من الأنظمة الحاكمة، حيث كانت الثورات سلمية في بدايتها إلى أن تطورت واستخدمت القوة من أجل التأثير على الأنظمة في التخلي عن السلطة وعن سياسة توريث السلطة للأبناء، لقد كانت ثورات عنيفة في نهجها، وقمعت هذه الثورات بالعنف واستخدام القوة وبكافة أشكالها.

شبكات التواصل الاجتماعي: ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة في حشد الفئات الشبابية والخروج في المظاهرات، ويسّرت هذه الشبكات التواصل بين كافة شرائح المجتمع الواحد، وقد ظهرت نتائج هذه الشبكات بشكل واضح في مصر، حيث تمكن الشباب خلال فترة وجيزة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حشد طاقات الشباب والاتفاق على المكان والزمان لهذه الثورات، وبالفعل تمكن الشباب من القيام بالمظاهرات الحاشدة بسبب التطور الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. وشهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث مثل الشباب في المرحلة العمرية (15–29سنة) أكثر من ثلث سكان المنطقة، وعانت هذه الفئة العمرية من مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب حيث ترتفع مستويات البطالة إلى (25%) بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (14،4%)، وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم، وعانى الشباب من تدني مستويات الأجور، سوء ظروف العمل حيث يعمل حوالي (72%) في القطاعات غير الرسمية، وأثر ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، كما عانى الشباب في العالم العربي إقصاءا سياسيا واضحا بجانب غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وانتهاكات حقوق الإنسان، وساهم انتشار أدوات الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام البديلة مثل القنوات الفضائية والهواتف المحمولة والانترنيت، في دفع الشباب باتجاه تأسيس أنماط جديدة للمشاركة السياسية مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الأنظمة العربية على حريات التعبير والتنظيم(الحربي،2012 :13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الموقف الإقليمي من ثورات الربيع العربي

أولاً: الموقف الإقليمي من الثورة التونسية:

أندلعت الثورة التونسية عندما قامت فادية حمدي الشرطية التونسية من مدينة سيدي بوزيد بصفع بائع الخضروات المتجول محمد البوعزيزي، في 17 كانون الأول 2010، فأشعل النار في جسمه أمام مقر البلدية تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته ثم توفي في 2 كانون الثاني 2011 جراء الحروق البالغة التي أصيب بها، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة التظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لتفشي البطالة وانعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، واستطاع التيار الإسلامي بقيادة حزب النهضة الإسلامي أن يعتلي الثورة وأن يوجه المسار نحو مفهوم ذي مرجعية إسلامية (سلامة،2011 :137)، وتظهر المؤشرات الاقتصادية صعوبة الواقع الاقتصادي في تونس إذ تواجه بمعدلات عالية من الفقر والبطالة وانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية. وانخفاض مستويات الاندماج مع الاقتصاد العالمي والتفاوت الحاد بين طبقات المجتمع، وانتشار الفساد، وارتفاع معدلات الديون المحلية والخارجية وأن نظرة دول الإقليم للثورة في تونس جاءت متباينة كما يلي:

- تعرضت جامعة الدول العربية لكثير من الانتقادات بسبب تراجع دورها ومكانتها وبقيت عاجزة عن اتخاذ أي قرار في الشأن التونسي، وبقيت تنتظر عما تسفر عنه الأحداث حتى أعلنت في النهاية على أن ما يجري في تونس هو شأن محلي داخلي، ولم تُحدث ثورة الربيع العربي في تونس قلقاً كبيراً لدى دول الخليج العربية في البداية التي رأت فيها حركة تغيير وإصلاح، وأتجهت نحو مساعدتها اقتصادياً ومالياً، وقدمت قطر مليار دولار أمريكي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرضاً لتونس، كما أبرمت 10 اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجال النفط والغاز، وأقرت السعودية عن طريق صندوق التنمية السعودي ثلاث اتفاقيات قروض إنمائية ميسرة بتمويل إجمالي قيمته 220 مليون دولار، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأييد قطر للثورة في تونس كان قوياً وبلا تحفظات (حسن، 2013 :35).

- أيدت تركيا مطالب الثورة ودعت النظام إلى القيام بإصلاحات جذرية، وكانت تركيا تفضل أن يستجيب النظام لمطالب الشعب وأن يتم انتقال السلطة بشكل سلمي في حال فشل الإصلاح وهو الخيار الأصلح خوفاً من حدوث تدخل دولي، ودعت كافة الأطراف السياسية إلى التوصل إلى توافق وطني للسير بالبلاد على طريق الديمقراطية والاستقرار.
- سارع النظام الإيراني في تبني موقف مؤيد للثورة الشعبية التونسية وتعتبر إيران الثورات العربية باستثناء الحالة السورية وفقاً لمنظور نظام الملالي المتمثل في المرشد الأعلى والولي الفقيه علي خامنئي على أنها امتداد للثورة الإيرانية والتي بدأت عام 1979، وتعبِّر هذه الثورات العربية عن صحوة إسلامية تقودها الشعوب المسلمة، وتتمحور حول نفس قيم الثورة الإيرانية المتمثلة بالإطاحة بالطغاة وعملاء الغرب، ومساندة المستضعفين والمظلومين ضد الاستكبار العالمي.

ثانياً: الثورة المصرية:

مرت الدولة المصرية عبر تاريخها السياسي بمراحل مختلفة من الأحداث التي أنتجت ثورات متتابعة، وتختلف هذه الثورات من حيث السبب والهدف وتداعياتها، كما ويتسم المجتمع المصري بديناميكية حيويّة في عملية التغيير بداخله وبمختلف مجالات الحياه الذي قام بها المجتمع المصري وهي ثورات (1805، 1882، 1919، 1952، 2011)، حيث أن الفترة التي كانت بين هذه الثورات ما يقارب (40) عام، أن الإحتجاجات التي صنعت هذه الثورات ما عدا واحدة منها لم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكن مطلبية بل أخذت طابعاً وطنياً وسياساً، وأن المحرك الأساسي لها هو الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع والحفاظ على تراب الوطن وكرامة الانسان المصري والحفاظ على المؤسسة العسكرية (عكاشة، 2011 :122).

تعتبر الطبقة الوسطى الأساس للثورات المصرية بشكل دائم بالإشتراك مع مختلف النخب التي تقودها إما دينية أو إجتماعية، أو نخب عسكرية، أو نخب سياسية، أو نخبة جديدة (من جيل الشباب) الذين نجحوا في استثمار (التقنية الحديثة) وخصوصاً في مجال الإعلام كمواقع التواصل الإجتماعي مثل "الفيسبوك، وتويتر، الهاتف النقال، والمدونات "، والتي كان لها الدور الفاعل في أحداث هذه التغيرات على المستوى الدولة المصرية والوطن العربي بشكل عام، وبالمجمل فإن أي نخبة تحمل شعلة الاحتجاجات والثورة فلا بد أن تكون قادرة على التفاعل مع الطبقة الوسطى والتي غالباً ما تكون أقرب للتأثر والتأثير من باقي طبقات المجتمع، ويمكن النظر الى هذه الاحتجاجات التي صنعت ثورات بأنها حلقات متتابعة في نطاق حركي مستمر، وكل حلقة تعد مرحلة من مراحل التغير والتطور الشامل والمستمر داخل المجتمع في الوصول إلى واقع سياسي واجتماعي واقتصادي يوفر حياة كريمة للمواطن المصري، وبناء دولة المؤسسات والقانون والعدالة الاجتماعية التي تراعي احتياجات المواطن وتمنحه حقوقه كاملة مقابل قيامه بواجبته الوطنية ضمن رؤية استقلالية للدولة المصرية، وإذا كانت الثورة الأولى قد حققت اختياراً مصرياً للحاكم الذي يقود البلاد، فإن الثورة الثانية عام 1882م أكدت ضرورة أن يكون للجيش المصري هو المسؤول عن حماية شعبه، في حين أكدت ثورة 1919 على ضرورة الإستقلال الذي أكدته ثورة 1952، ثم جاءت الثورة في 25 يناير 2011، لتؤكد مضامين افتقدت بعضها الثورات السابقة، مثل مواجهة الفساد وسوء الأحوال الاقتصادية بالإضافة إلى الديمقراطية، والتحديث، والحرية، والعدل الاجتماعي، وصون الكرامة الإنسانية (عكاشة، 2011 :124).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أندلعت الثورة المصرية بتاريخ 25 كانون الثاني 2011 عندما خرج الشباب المصري ثائراً ومطالباً بإسقاط النظام، ومن أبرز الحركات الشبابية التي شاركت في الثورة حركة السادس من نيسان التي تضم مجموعة من الشباب المصري الذين لا ينتمون إلى أي تيار سياسي، ثم الحركة الديمقراطية للتغيير (حشد) وجبهة الشباب القبطي، وحركة 20 آذار المكونة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس، وشاركت أيضاً حركة "شباب من أجل العدالة والحرية" ومجموعة الشباب الاشتراكيين وحزب الغد، الناصري، فضلاً عن شباب الإخوان المسلمين، حدّد الشباب مطالبهم في رحيل الرئيس حسني مبارك والنظام بأكمله، وإنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وحققت الثورة أهدافها والتي تمثلت في رحيل الرئيس حسني مبارك وتنحيته عن الحكم في 11 شباط 2011، وتم تسليم السلطة إلى المجلس العسكري، وبعد ذلك أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً في 13 شباط 2011 بتعليق العمل في دستور 1971، وبتشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وكتابة دستور جديد للبلاد، وبعد انجاز التعديلات الدستورية والموافقة عليها من قبل الشعب، اصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً في 30 آذار 2011 بتعطيل دستور 1971، وهذا ما أدخل البلاد في حالة من الفوضى فيما بعد، وتباينت المواقف الإقليمية بنظرتها إلى الثورة المصرية وكما يلي(عبدالله، 2011: 122):

على الرغم من وجود مقر الجامعة العربية في قلب الحدث (في القاهرة)، إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يدعو إلى اجتماع طارئ ولم يقدم شيئاً ينقذ المدنيين المصريين، ولم يفكر مجلس الجامعة بإرسال قوات عربية لإيقاف العنف، ليس لأنه عاجز عن الفعل فحسب، بل لأنه راهن على قوة النظام وأجهزته الأمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت المواقف متباينة إلى حدٍ ما، فأعلنت السعودية دعمها للنظام وطالبت الشعب المصري بالتحلي بضبط النفس وعدم الانجراف نحو مصير مظلم قد يقود البلاد إلى حافة الهاوية بينما نظرت باقي دول المجلس إلى أن ما يجري في مصر هو شأن داخلي لا يجوز التدخل فيه.وإن حدوث التغيير في مصر جاء مفاجئاً من حيث توقيته، حيث اعتقدت عدة أطراف ومنها تركيا أن نظام مبارك كان محصناً بالأمن والحزب وأغلبية رجال المال والأعمال وأن التغيير المرتقب قد يحدث بعد التوريث، ومن حيث المدى فقد كان الاعتقاد أن يأخذ التغيير شكل حركة إصلاح وليس الإطاحة برؤوس ورموز نظام الحكم، وإحداث نقلة كبيرة لصالح التيار الأكثر تنظيماً واستعداداً وهو التيار الإسلامي، وإبعاد التيار الليبرالي والشباب عن السلطة.

سارع النظام الإيراني في تبني موقف مؤيد للثورة الشعبية المصرية حتى قبل أن تستكمل دورتها النهائية باستقالة الرئيس حسني مبارك من منصبه، وتمثل ذلك في قيام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بتخصيص عشرين دقيقة في خطبة الجمعة 4 شباط 2011 وباللغة العربية لتأييد المتظاهرين في مصر، وإن هذه الثورة تسير على هدى الثورة الإيرانية وهي استمرار لنهجها ولفكرها (ظاهر، 2012 :59) .

ثالثاً: الثورة الليبية:

بدأت الاحتجاجات الليبية في 17 شباط 2011 بدعوة عدد من الشباب ليوم غضب، وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية انضمامه ليوم الغضب، وأيد الدعوة المعارضون الليبيون في المنفى وساند المتظاهرين عدد من القبائل مثل قبيلة (ورفله) التي أنضمت إلى الاحتجاجات الشعبية في 20 شباط 2011 وهي أكبر قبائل ليبيا، وقبيلة ترهونه، والزوية، والطوارق وقبيلة الزنتان وبني وليد والمقارحة، ركّز القذافي في مقاومة المحتجين على المليشيات والقوات الخاصة التي تعرف بالكتائب وأتسع نطاق الاحتجاجات من منطقة بنغازي إلى كافة أرجاء ليبيا. بعد تحرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدينة بنغازي تم تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت" واستخدمت قوات النظام كافة الأسلحة من أجل إخماد الثورة، وأدى ذلك إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الليبيين، وطالبت جامعة الدول العربية مجلس الأمن بحماية الشعب الليبي وتم إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح لقوات من حلف شمال الأطلسي بالتدخل في ليبيا(حسن، 2013 :26). وفيما يلي المواقف الإقليمية المتعلقة بالثورة الليبية:

- في ظل تصعيد نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ضربه للمدنيين ووقوع العديد من القتلى والجرحى، طالبت جامعة الدول العربية مجلس الأمن التدخل من أجل حماية الشعب الليبي، وأصدر مجلس الأمن قراراً يسمح باستخدام القوة ضد نظام معمر القذافي، وتم تطبيق نظام الحظر الجوي على ليبيا، وشرعت قوات الناتو في ضرب الأهداف الإستراتيجية في ليبيا، وخصوصاً المطارات وأسلحة الدفاع الجوي وتمت سيطرة الثوار على ليبيا.
- أختلف المشهد بالنسبة للوضع في ليبيا ولم تخفِ بعض دول الخليج العربية مشاركتها الفعالة مع قوات حلف الأطلسي في فرض الحظر على ليبيا، وأيدت جميع دول المجلس الثورة الليبية ودعمتها معنوياً ومادياً، واعترفت دول الخليج بالقيادة الليبية الجديدة وتسعى لتقديم أي مساعدات لها من أجل أن يعود الأمن والاستقرار ربوع ليبيا.
- التزمت تركيا في البداية الصمت تجاه المسألة الليبية وعارضت التدخل العسكري في ليبيا من قبل حلف شمال الأطلسي، وبعد التدخل العسكري في ليبيا وانتهاء حكم القذافي سارعت تركيا في تأييدها للثورة والتي وضعت حداً لنظام الفرد الواحد والذي دام لأكثر من أربعة عقود(بنيه، 2012 :75) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أيدت إيران الثورة الشعبية في ليبيا، واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، وأبدت استعدادها لتقديم أية مساعدات لتتمكن الثورة الشعبية من اجتياز مرحلة الخطر.

رابعاً: الثورة اليمنية:

شهدت اليمن منذ تفجر الثورة في فبراير 2011 تطورات بالغة الأهمية طالت مختلف جوانب الواقع اليمني. وإذا كان توصيف أوضاع ما قبل الثورات في الدول العربية هو عملية محل اختلاف، فإن الوضع باليمن لم يكن كذلك؛ حيث كانت الأزمة شاملة، بحيث برزت ملامحها وتركت بصماتها على مختلف مناطق الدولة. وكان أكثر التوقعات الدولية تشير إلى أن اليمن على مفترق طرق وأنه على "حافة الهاوية" أو في سبيله ليتحول إلى دولة فاشلة. ومن ثم قامت الثورة في ظل أوضاع بالغة السوء، وفي ظل وضع تلاقي فيه أسوأ وضع لثلاثي الأزمات المزمن باليمن ("الحراك الجنوبي"، و"الحوثيين"، و"تنظيم القاعدة").

بدأ الحراك الشعبي في اليمن بتاريخ 15 كانون الثاني 2011، وتمثلت مطالب الاحتجاجات الشعبية في القضاء على الفساد وتحسين الظروف الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة، وإجهاض نظام التوريث في السلطة، فقد بدأت التظاهرات الشعبية في منتصف كانون الثاني بالتزامن مع ثورة تونس، وتمكنت قوى المعارضة من حشد التأييد الشعبي للثورة، وفي 22 كانون الثاني 2011 أنضم مجلس التضامن الوطني وهو (تكتل سياسي قبلي) يقوده الشيخ حسين الأحمر إلى المتظاهرين أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس علي عبدالله صالح والذي استمر في حكم اليمن لأكثر من30 عاماً وأعلنت العديد من القبائل اليمنية تأييدها للثورة مثل قبيلتي حاشد وبكيل بالإضافة إلى انضمام عدد من قبائل مأرب والحوف والبيضاء إلى الاحتجاجات، كان من أوائل التكتلات الأساسية التي انضمت إلى الاحتجاجات "حزب الإصلاح الإسلامي المعارض"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي يقود تكتل "أحزاب اللقاء المشترك" وهو ائتلاف مكّون أساساً من الحزب الاشتراكي، وحزب الإصلاح، وعدة أحزاب صغيرة اتفقت على معارضة الرئيس اليمني رغم الاختلافات الأيديولوجية. وفيما يلي المواقف الإقليمية بالنسبة للثورة اليمنية (حسن، 2013 : 25):

- **موقف جامعة الدول العربية من الثورة اليمنية:** لم تتدخل جامعة الدول العربية في الثورة اليمنية واعتبرتها شأناً داخلياً واعتمدت في حل الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي التي أبدت استعدادها للمساهمة في حل الأزمة .
- **موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة اليمنية:** حظيت الأزمة اليمنية بأهمية خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، والسعودية بالذات، سواء بحكم الجوار الجغرافي أو بحكم وجود أقلية يمنية في السعودية تزيد على المليون نسمة، وقد سارعت دول الخليج بتقديم مبادرة لإيجاد تسوية للازمة اليمنية تحول دون اندلاع حرب أهلية من جانب وتوقف التدخل غير العربي من جانب آخر، وقد تضمنت المبادرة شرط تخلي الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة لنائبه " عبدربه منصور هادي " بعد أن حصل على ضمانات دولية ومحلية وعلى حصانة قضائية تعفيه من الملاحقة جزائياً فيما بعد، على أن تجري انتخابات رئاسية بعد ثلاثة أشهر يكون عبد ربه هادي المرشح الوحيد فيها، وقد ظل الوضع الميداني عرضة للنزاعات الحزبية والقبلية ومسرحاً للجماعات المسلحة، وفي 21 شباط 2012 أسدل اليمنيون الستار على عهد علي عبدالله صالح بعد 33 سنة من الحكم وانتخب نائب الرئيس عبدربه منصور هادي لفترة انتقالية لمدة سنتين.
- **الموقف الإيراني من الثورة اليمنية:** تدخلت إيران في الشأن اليمني منذ زمن بعيد لمناصرة الحوثيين والذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية في صراعهم مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح والذي خاض سبعة حروب مع الحوثيين، وفي عام 2009 اشتعلت حرب صعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين الجيش اليمني والحوثيين قدمت طهران مساعدات عسكرية للحوثيين لمحاربة النظام، وعند اندلاع الثورة الشعبية في اليمن ساندت إيران الثورة وأيدت المطالب الشعبية وطالبت بتنحية الرئيس علي عبدالله صالح عن الحكم، وعارضت المبادرة الخليجية (اللباد، 2012 :87) .

- **الموقف التركي من الثورة اليمنية:** جاء التدخل التركي في الشأن اليمني محدوداً وكان موقفها ينسجم مع التطلعات الدولية التي رأت أنه يجب إعطاء المجال لدول مجلس التعاون الخليجي بالتدخل وحل الأزمة اليمنية باعتبار دول الخليج هي المتأثرة أصلاً بما يجري على الساحة اليمنية، واعتبرت المبادرة الخليجية هي مبادرة واقعية يمكن أن تضع حداً للاقتتال في اليمن.

خامساً: الثورة السورية:

تعرف الأزمة السورية بأنها "أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، تتطلع إلى الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان. حيث نجم هذا الإحباط عن القمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة"، وهو ما أدى إلى تحول الانتفاضة الشعبية السلمية إلى مواجهة عسكرية عنيفة بين الحكومة من جهة، وجماعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري، وعدداً متزايداً من المدنيين المسلحين يطلقون على أنفسهم اسم"الجيش السوري الحر"، ومجموعات من المقاتلين العرب، معظمهم ينتمي إلى التيار الإسلامي، بعد فتوى بعض شيوخه بأن الجهاد ضد نظام بشار الأسد فريضة. وقد تسببت الاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وبدا اشتداد حدة المواجهات العسكرية بتسليح المعارضة، فضلاً عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن نظام الرئيس الأسد بالطبع، عازم على انتهاج استراتيجية عسكرية في مواجهة الثوار (قنديل، 2012: 190).

وقد أندلعت الثورة الشعبية في سوريا في 15 آذار 2011، حيث بدأت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية من درعا، وكانت مطالب الثوار تتركز على المطالبة بالتغيير والإصلاح وما لبث أن أتسع نطاق الاحتجاجات وأمتدت إلى حمص وحماة ودير الزور وأدلب، وأعلنت القيادة السورية عن حزمةٍ من الإصلاحات السياسية أهمها الدعوة إلى حوار وطني، وإنهاء قانون الطوارئ، وإصدار قانون للأحزاب، أعطت حركة الاحتجاجات دافعاً قوياً للمعارضة التقليدية، وتمكنت جماعات المعارضة من تأسيس "الهيئة العامة للثورة السورية" في 19 آب 2011 وتضم تجمعات المحتجين خصوصاً اللجان التنسيقية في المدن داخل سوريا والمعارضة في الخارج . واجه النظام السوري المظاهرات والاحتجاجات بالقوة المسلحة مما أدى إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى، إن الوضع في سوريا يزداد تعقيداً بسبب التباين في المواقف بين الدول الكبرى ودول الإقليم وفيما يلي مواقف دول الإقليم:

- **موقف جامعة الدول العربية من الثورة السورية:** على إثر تصاعد العنف وسقوط العديد من القتلى في سوريا أصدر وزراء الخارجية العرب في القاهرة في 5 تشرين الثاني 2011 مبادرة عرفت بالمبادرة العربية لحل الصراع، إلا أن سوريا لم تنفذ بنود الاتفاقية وخصوصاً ما يتعلق منها بانسحاب القوات السورية من المدن والقرى وفي خطوة تصعيدية أتخذ وزراء الخارجية العرب قراراً بإسقاط عضوية سوريا من جامعة الدول العربية في 12 تشرين الثاني 2011 ومنع سوريا من المشاركة في جميع لجان وأنشطة الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية على سوريا وضعت موضع التنفيذ اعتباراً من 3 كانون الأول 2011 وتم تعديل المبادرة العربية وقبلت سوريا بموجبها إرسال مجموعة من المراقبين العرب لمراقبة تنفيذ بنود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقية، ومع تزايد أعداد القتلى والجرحى ونتيجة لحجم الدمار المرعب الذي أصاب البنية التحتية في سوريا تم رفع المبادرة العربية إلى مجلس الأمن لتحظى بدعم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (محسن، 2012 :19).

- **موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة السورية:** لقد كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي واضحاً منذ البداية، حيث وقفت إلى جانب الثورة السورية وعارضت استخدام القوة العسكرية ضد الشعب السوري، وفي موقف أكثر تشدداً ضد النظام السوري قامت السعودية وقطر بدعم المعارضة السورية بالمال والسلاح علاوة على التأييد السياسي للمعارضة، وقامت دول المجلس بسحب سفرائها من دمشق وطرد سفراء سوريا لديها، وبالتالي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، واستضافت الدوحة مؤتمراً لأصدقاء سوريا والتي أعلنت فيه دعمها المطلق للمعارضة السورية وطالبت دول المجلس بالعمل على تسليح المعارضة بالأسلحة الحديثة وطالبت قطر بالتدخل العسكري العربي في سوريا.
- **الموقف التركي من الثورة السورية:** وقفت تركيا وبكل قوة لصالح الثورة السورية وأعلنت تأييدها المطلق للمعارضة السورية والذين سمحت لهم بتشكيل قاعدتهم في تركيا والانطلاق منها لتحرير سوريا وفتحت تركيا ذراعيها للمعارضة وطالبت المجتمع الدولي بتسليح المعارضة السورية، واعتبرت أن ما يقوم به النظام من أعمال عسكرية وعنف ضد المدنيين وضد المنشآت المختلفة من جرائم الحرب التي على النظام الدولي عدم السكوت عليها بل عليه محاكمة الرئيس السوري على ذلك، وطالبت تركيا وبشكل علني وواضح بتنحية الرئيس بشار الأسد عن الحكم (العاني، 2012 :76).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الموقف الإيراني من الأزمة السورية:** ترتبط إيران بعلاقات إستراتيجية مع سوريا، ويشكل حزب الله المعادلة الإستراتيجية في توثيق التعاون بين البلدين، فالجانبان يقدمان الدعم المادي والمعنوي لحزب الله وتدعمانه بالأسلحة والمعدات، مع اندلاع الثورة السورية وقفت إيران إلى جانب النظام السوري ودعمته إعلامياً واقتصادياً وعسكرياً، واعتبرت طهران أن ما يجري في سوريا هو مؤامرة أمريكية صهيونية لتفتيت سوريا وتقسيمها.
- **الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية:** تتمنى إسرائيل إطالة الأزمة في سوريا وعدم حسمها لمصلحة أي من الطرفين لأنه بانتصار نظام الأسد يستمر دعم المحور السوري – الإيراني للمقاومة وبسقوط النظام قد يوصل إلى السلطة جماعات إسلامية متشددة، الوضع السوري الأفضل بالنسبة لإسرائيل هو صمود النظام وصمود المعارضة أيضاً وتزايد قوتهم لأن ذلك سيؤدي إلى الحرب الأهلية التي تستنزف قوة الفريقين .

أن الوضع الإقليمي متباين تجاه الثورة السورية حيث تقف دول الإقليم بين مؤيد للنظام ومؤيد للثورة والمعارضة وأن هذا التباين انعكس على إطالة الصراع بين الجانبين، وأن موقف إيران وحزب الله والعراق جاء داعماً للنظام السوري، في حين نرى دولاً مثل تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي داعمة للثورة السورية، وهذا التباين قد لا يؤدي إلى نتيجة حاسمة بسبب تضارب المصالح والمواقف، ومن هذا المنطلق جاء تدويل الأزمة السورية ليتولاها مجلس الأمن الدولي والذي هو الآخر يشهد تبايناً في مواقف الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الموقف الدولي من ثورات الربيع العربي

لم تتوقع أمريكا وأوروبا ما حدث في الوطن العربي من تطورات سميت بالربيع العربي. وعلى الرغم من أن أوروبا وأمريكا حاولت الاقتراب والتقرب من المنطقة العربية عبر مشاريع ومبادرات متتالية ابتدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي عبر الحوار العربي الأوروبي، ثم الشراكة الأوروبية المتوسطية العام 1995، إلى أن أوصلنا إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي احتفل بإنشائه العام 2008 إلا أنها تفاجأت بثورة الربيع العربي لتسقط أعمدته الرئيسية بسقوط بعض رؤسائه: بن علي؛ ومبارك؛ ولم يتوقع الاتحاد الأوروبي حجم وسبب وطبيعة الحراك السياسي الجديد في العالم العربي في تلك اللحظة" (العاني، 2012 :78).

بادر الاتحاد الاوروبي إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي من خلال براكج الشراكة المتقدمة في إطار سياسة الجوار الجغرافي التي عبرت عنها ثلاثة وثائق صادرة عن المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي في آذار 2011 ثم الثانية في آيار 2011 ثم في آذار 2013 ، واستهدفت جميعها الانخراط الفعال لأوروبا في شؤون منطقة الجوار الجنوبي (قنديل، 2012 :190).

وأبرزها كان وثيقة "سياسة الجوار الأوروبي عام 2012 – التقرير الإقليمي: الشراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط، وجاءت هذه الوثيقة لمساعدة البلدان العربية على تنفيذ حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا تقديم مساعدات مالية. وعليه لم تقدم أمريكا وأوروبا، الدعم الكامل للثورتين التونسية، والمصرية، إذ كانت ردة فعله بطيئة وحذرة في محاولة منه لزيادة الترقب لمعرفة إلى أين تسير هذه الثورات مع الأنظمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصديقة. وقد ظهر تفاجئ الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية الرد على الربيع العربي من خلال عدم التوافق في الآراء بين العواصم الأوروبية المختلفة مثل ألمانيا، وفرنسا، وأمريكا الذي أظهر الارتباك والحيرة الأوروبية والأمريكية، وأن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة وكذلك الأمريكية هدف صعب المنال؛لأن كل بلد من البلدان الأوروبية له قصة خاصة مع الأنظمة الديكتاتورية في منطقة جنوب المتوسط ولا تعرفها الدول الأخرى في الاتحاد(العاني، 2012 :75).

ففي حالة تونس، بعد بضعة أيام من الارتباك والحيرة، ارتفع صوت الاتحاد الأوروبي لدعم الثورة، بعدها نشأ خلاف على الفور بين إيطاليا وفرنسا وبلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي، في أعقاب تدفق المهاجرين إلى إحدى الجزر الإيطالية. إذ بلغ إجمالى المهاجرين من تونس إلى الاتحاد الأوروبي بما يقدر بـ (28000) ثمانية وعشرين ألف شخص، وهي العملية التي شاركت فيها المفوضية العليا للأُمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

لقد جاء الربيع العربي ليفقد أمريكا والاتحاد الأوروبي التماسك والاتساق في صنع السياسات مع هذه الدول، وكان رد الاتحاد الأوروبي للانتفاضة التونسية متفاجئاً جداً وغير دقيق، وسعت بعض الدول الأعضاء، مثل فرنسا وإيطاليا بنشاط للتخفيف من انتقاد النظام التونسي وتوفير المعدات لمكافحة الاحتجاجات لقد أظهر الاتحاد الأوروبي موقفه من الانتفاضة التونسية بصورة غير متجانسة ومتناغمة، في حين أن الغالبية العظمى من حكومات دول الاتحاد الأوروبي اختارت نهج الانتظار والترقب، حتى لا تخسر النظام التونسي وتسيء إليه في حالة عدم نجاح الثورة التونسية، وبعد انتصار أولى الثورات الشعبية العربية على النظام الحاكم في تونس مع نهاية العام 2010، وتنحي الرئيس عن الحكم وعمل انتخابات رئاسية في تونس مما يدل على نجاح الثورة والانتصار لمفهوم إرادة الشعب (قنديل، 2012 :190).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما تونس فقد شهد أداءها الاقتصادي تحسنا طفيفا خلال 2014، مقابل العام السابق له على الرغم من خلافات حادة بين الحزب الحاكم والقوى السياسية تجلت في عدم الاتفاق لفترات طويلة على شخص رئيس الحكومة إضافة إلى الخلل الأمني الذي لحق بالبلاد إثر اغتيال رموز من المعارضة، وبهدف ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات تسعى تونس خلال عام 2014 إلى الزيادة في المشاريع التنموية بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية وسلسلة من الإجراءات لتحسين إيراداتها من الضرائب منها سن قانون جديد ينص على فرض ضريبة بنسبة 35% على كل من يتجاوز دخله السنوي 40 ألف دينار(لسكارنة، 2015).

أما في حالة مصر، البلد الأكثر أهمية سياسياً واستراتيجياً، فكانت أوروبا مترددة في الوقوف مع الاحتجاجات العامة، ومطالبة مبارك بترك السلطة؛ لأن أوروبا كانت تقييم علاقات وثيقة مع الرئيس حسني مبارك الذي يشارك برئاسة "الاتحاد من أجل المتوسط". ويتضح هذا الموقف من خلال التصريحات الأولية للاتحاد الأوروبي، إذ دعا الاتحاد الأوروبي نظام مبارك لوقف العنف ضد المتظاهرين السلميين وإجراء الإصلاحات اللازمة، إلا أن رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو برلسكوني"Silvio.Berlusconi بيَّن في تصريحات له أنه "يأمل أن يكون هناك نظام أكثر ديمقراطية دون الاستغناء عن مبارك"، إذ يعتبر الأوروبيون مبارك من أحكم الرجال ونقطة مرجعية لهم، وقد تبلور موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة المصرية بشكل أكثر وضوحاً من خلال إصدار دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في شباط/فبراير من العام 2011 وقَّعته كل من: فرنسا؛ وألمانيا؛ وإيطاليا؛ وإسبانيا، ممثلاً به رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي ساركوزي وماريانو راخوي Rakhoy.Maryano وأشارو فيه إلى " قلقهم الكبير بسبب تدهور الأوضاع في مصر، وأدانوا العنف داعيين إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة نحو تأسيس حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة، وتقود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر نحو مواجهة التحديات، ما يدل على التسليم بسياسة الأمر الواقع أمام تصاعد الاحتجاجات الجماهيرية، وهروباً من الفخ الذي وقع به الاتحاد الأوروبي في تونس من التلكؤ الواضح في تحديد موقفه من الاحتجاجات فيها" (الشلبي، 2012 :2).

وقد أشار المصريين إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يؤيد مطالب الشعب المصري بتنحي مبارك، حتى جاء التصريح الأميركي الجريء على لسان الرئيس الأميركي باراك أوباما بأن على "مبارك التنحي" ومغادرة السلطة. بعد 30 سنة من الحكم، جرت انتخابات رئاسية في مصر سنة 2012 كسبها الرئيس محمد مرسي وكان مرشحاً عن حزب العدالة والحرية ولكن الجيش المصري ازاحه عن الحكم، وفي عام 2014 جرت انتخابات رئاسية مرة أخرى وكانت نتائجها لصالح الرئيس عبد الفتاح السيسي. من هنا، قادت الثورة المصرية أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مفادها أن المنطقة العربية تسير نحو موجة من الثورات العارمة بعد تنحي مبارك وقبل البدء بالاحتجاجات في ليبيا؛ بعدها أعلن الاتحاد الأوروبي بأنه ينبغي إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبية. وقد سجلت مؤشرات مصر الاقتصادية خلال العام 2014 تراجعا ملحوظا بضغوط من الأوضاع السياسية والأمنية، التي ازدادت وتيرتها بعد تظاهرات حاشدة دعت لها المعارضة، قام الجيش على إثرها بعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، مبررا ذلك بالاستجابة لما وصفها بـ"الإرادة الشعبية."وكشفت مؤشرات الاقتصاد حدوث تراجع ملحوظ لسعر صرف الجنيه المصري، مقابل العملات الرئيسية، وتراجع إيرادات السياحة، وازدياد معدلات البطالة. أما في حالة ليبيا، فقد برزت الخلافات الأوروبية على السطح حول كيفية الرد على الثورة الليبية، ولهذا حصلت مناقشات بين عواصم الاتحاد الأوروبي حول مناقشة السياسة الخارجية والأمنية؛ فكانت بريطانيا وفرنسا متحمستين للتدخل، بينما عارضت ذلك ألمانيا؛ إيطاليا بشده هذا التدخل، إذ سحبت ألمانيا سفنها البحرية وطائراتها من حلف شمال الأطلسي في المنطقة العربية، في حين بقيت إيطاليا البلد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي تربطه علاقات اقتصادية ضخمة مع ليبيا وعدد من الاتفاقيات، تعاني من موجات الهجرة الشرعية وغير الشرعية، التي بلغت نحو (28000) ثمانية وعشرين ألف شخص حسب تقرير الهجرة القسرية (لسكارنة، 2015).

من جانبها، فقد بحثت كاترين آشتون المفوضة الخارجية لسياسة الاتحاد الأوروبي الأوضاع في ليبيا مع أمين عام الجامعة العربية السابق عمرو موسى خلال زيارتها لمصر، وصرحت بأن الاتحاد الأوروبي ينظر بقلق بالغ إلى الأوضاع المتفاقمة في ليبيا، مؤكدةً ضرورة الوقف الفوري للعنف وبدء حوار فاعل بين الأطراف كافة، مشيرة إلى اتصالات تمت بهذا الشأن بين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والرئيس الليبي. وقد أدلى وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية فيرنر هوبر(Huber) بتصريح عبر فيه عن انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا بوقف الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة. وأضاف هوبر أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه مقابل السكوت عما يجري في ليبيا"(موسى، 2013 :27).

ويُعد الموقف الأوروبي المتضارب في بدايته نحو الثورة الليبية وتطورات الوضع فيها دليلاً قاطعاً على عدم تطوير استراتيجية جماعية إزاء المنطقة العربية، والوقوع في الأخطاء نفسها التي وقع بها الغرب مع سابقاتها من الثورتين التونسية والمصرية؛ فعلى الرغم من التناغم الشديد بين السياسة الخارجية التي قادها نيكولا ساركوزي والنظام الليبي والتي حرص فيها ساركوزي على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي وموقفه الفجائي الذي حبذ فيه التدخل المباشر في الشؤون الليبية يوضح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص، فهذه اللهجة الشديدة إزاء الرئيس الليبي تتناقض تماماً والمجرى المنطقي للأمور التي سارت فيما قبل مع نظيره المصري؛ والتونسي، والتي دافع فيها ساركوزي عن الرئيسين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التونسي والمصري. وبالنسبة لليبيا في العام 2014 فقد تأثر اقتصادها بسبب تفكك القوى الثورية والانفجارات والهجمات المسلحة في العاصمة طرابلس (شمال غرب ليبيا)، وبنغازي (شرق)، وهي العاصمة السابقة المؤقتة لـ المجلس الوطني الانتقالي الليبي. أما في اليمن الذى يعتبره الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك اقتصادي وتجاري وتنموي له، فقد اتسمت المواقف الاوربية تجاه الثورة اليمنية بالغموض من ناحية عدم اتخاذ أي مواقف مساندة للثورة اليمنية أومطالبة الرئيس اليمني بالرحيل، كما فعلت مع الرئيسين الليبي والمصري (السكارنة، 2015).

ولعل الصورة النمطية والذهنية السيئة التي انطبعت في ذهن العالم الخارجي عن اليمن من وجود "القاعدة" "والحوثيين" فيه، والمخاوف من الانفصال، كلها عوامل جعلت الأوروبيين يتخذون مواقف "صامته" بشان الأحداث في اليمن؛ فالكثير من حكومات العالم وشعوبها تتخوف مما سيترتب على التغيير في اليمن من عدم الاستقرار، ومن ثم، تهديد مصالح دول العالم في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر إذا ما ذهب نظام الرئيس علي عبد الله صالح (عابدين، 2011: 15) .

وبعد شهرين من الحراك الشعبي باليمن، وبشكل خاص حتى "مجزرة صنعاء" في آذار/ مارس من العام 2011 التي راح ضحيتها عدد من القتلى ومئات الجرحى، خرج الموقف الأوروبي المعبر عن ذلك على لسان المفوضية الخارجية الأوروبية بدعوة آشتون إلى" انتقال سياسي منتظم للسلطة في اليمن يبدأ دون تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات" وكانت آشتون قد أبلغت الرئيس اليمني بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها، وقد شكلت هذه التصريحات مصدر إزعاج وقلق لنظام صالح الذي اتهم فيها الاتحاد الأوروبي باستقاء معلوماته من قبل أحزاب اللقاء المشترك. وتشير الأحداث إلى أن ذلك الموقف الأوروبي ما كان ليخرج إلا بعد أنباء جاءت من واشنطن، وكانت شبه مؤكدة، عن تخلي الإدارة الأميركية عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعمها لنظام صالح الذي بقي طوال الفترة الماضية يحافظ على علاقات طيبة مع الإدارة الأميركية(الشلبي، 2012 :2).

وقد صعدت أمريكا والإتحاد الأوروبي من لهجته تجاه الرئيس اليمني ونظامه بتبنى البرلمان الأوروبي في نيسان/ أبريل2011 قراراً يطالب بإجراء تحقيق مستقل في اليمن إثر تلك الأحداث، وطالب البرلمان الأوروبي الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية قيادة تحقيق دولي حول الهجمات التي وقعت ضد المعتصمين المسالمين باستخدام النظام اليمني العنف والرصاص لمواجهتهم وما زالة الاضطرابات موجودة في اليمن. وفي اليمن فقد اقترب الاقتصاد من الهاوية في العام 2014، بعد تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار مسلحي القاعدة في البلاد، حيث تعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز اليمنية لهجمات متعددة من مسلحين، ما أضر بصادرات البلاد من النفط الذي تعتمد عليه بنحو 60% من ميزانيتها السنوية ولم يتحسن الاقتصاد اليمني على الرغم من حصول البلاد على مساعدات بلغت أكثر من ملياري دولار، من إجمالي وعود بمنح ومساعدات قدرها 7.9 مليار دولار من دول وجهات بينها السعودية، وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والبنك الدولي(السكارنة، 2015).

أما الوضع في سوريا فالحرب مشتعلة بين قوات الأسد والمعارضة المسلحة حتى يومن هذا الأمر الذي أثر على اقتصاد سوريا حيث ارتفعت الخسائر الاقتصادية بمعدلات غير مسبوقة وعلى الرغم من تأثر عجلة الإنتاج وتقلص إنتاج آبار النفط، التي تسيطر المعارضة على معظمها، عملت الحكومة السورية على إيجاد موازنة كبيرة، تهدف في معظمها إلى دعم الجيش النظامي في مواجهة معارضي النظام. كما زاد معدل التضخم في سوريا مما أدى إلى طبع الحكومة الأموال دون غطاء نقدي مقابل نقص المعروض من السلع والخدمات لتوقف الإنتاج وشلل عجلة الاقتصاد وارتفاع وتيرة التهرب الضريبي، إضافة إلى انخفاض قيمة الليرة السورية إلى مستويات كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يكون مستقبل النظام السياسي في دول الربيع العربي غير واضح المعالم التي لم تتشكل بصورة نهائية، ولكن هنالك بعض التوقعات المحتملة الحدوث حسب القوى التي من الممكن ان تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فبها ثورات الربيع العربي (موسى، 2013 :8).

أن ثورات الربيع العربي أحدث تغيرا كاملا في بنية البلاد العربية، وعملت على حدوث ازمات مازالت ملازمة للبلاد حتى عام 2014، وان دراسة الربيع العربي تأتي كمقدمة لدراسة حراك الشعبي الاردني ,من خلال الاحتجاجات والاعتصامات التي قام بها وطالب باصلاحات كانت تلبيتها السريعة من قبل الحكومة الاردنية بمثابة ابعادالاثار السلبية للربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الأردنية تجاه ثورات الربيع العربي

إن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة تتطلب التعرف على مفهوم السياسة الخارجية، وكذلك دراسة مفهوم القوة ذلك أن قوة الدولة تنعكس على سلوكها الخارجي، فتفاوت القوى يفرز تبايناً ملحوظاً في السياسات الخارجية (أبو قنطار، 1985 : 63). وإن القرار السياسي قد يتخذه فرد أو أفراد أو مجموعة كهيئة برلمانية، وكل هيكل وبنيان لاتخاذ القرار يتفاوت عن الهيكل والبنيان الآخر، لهذا فإن عملية صناعة القرار تختلف في داخل كل بنيان عن الآخر، وهذا يؤدي إلى تعاون أنماط السياسة الخارجية الناشئة عن تلك العمليات، وعملية بحث السياسة الخارجية يتطلب تحليل مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية وبالذات عملية اتخاذ القرار (حقي، 2004 : 35).

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ثوابت السياسة الخارجية الأردنية

المبحث الثاني: السياسة الاردنية تجاه ازمات الربيع العربي

المبحث الثالث : توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الثورة السورية والليبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

ثوابت السياسة الخارجية الأردنية

تنطلق السياسة الخارجية الأردنية من مجموعة من الثوابت والمتغيرات التي فرضتها البيئة الدولية والإقليمية والداخلية، كدولة محددة الإمكانيات، مما يؤثر على صانع القرار السياسي فيها ليحدد الثوابت التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأردنية وليحافظ على علاقاته على مختلف المستويات، وقد كان لتطور الأحداث السياسية على المستوى الداخلي والتي تمثلت بالإنتقال السلمي للسلطة من الملك الراحل الحسين إلى الملك عبدالله الثاني أشد الأثر على إحداث تحول في ثوابت ومرتكزات سياسة الأردن الخارجية. وخلال السنوات الأولى من بداية القرن الحادي والعشرين، كانت تحليلات المراقبين تشير إلى تبني العهد الجديد نهجاً على الإهتمام بالقضايا الأردنية الداخلية كأولوية تحكم أداء مؤسسات الدولة، وكان هذا التحليل يعني بشكل أساسي إنهاء حالة التنافس في الموضوع الفلسطيني لمصلحة الدور الداعم للقيادة والشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة الدولة الفلسطينية. ومن اهم المحددات المؤثرة على السياسة الخارجية الاردنية ما يلي (المعايطة، 2003):

1 شعور الأردن بالخطر جرّاء تصاعد التوتر في فلسطين والعراق، والأردن من أكثر الدول تأثيراً وتفاعلاً مع هذه القضايا وتأثراً بها على جميع المجالات .

2 تبنيه لفكرة الحل السياسي للصراع العربي– الإسرائيلي بحكم إرتباطه بمعاهدة مع إسرائيل وعلاقاته مع الغرب واستغلالها لتهدئة النزاع.

3 توجّه سياسة الأردن لحل النزاعات وتقريب وجهات النظر، ودعم العمل العربي المشترك لتعميق أواصر التعاون بين الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 تملك القيادة الأردنية القدرة على فهم المتغيرات الدولية، وبإمكانها المبادرة في تبني أداء سياسي ينسجم مع تلك المتغيرات سعيًا لتقليل الخسائر أو زيادة حجم المصالح الأردنية والعربية (المجالي، 2002 : 43)، وتبدو قضية مكافحة الإرهاب وما حدث في تفجيرات الحادي عشر من أيلول2001 مثالاً على سرعة تفاعل الأردن معها، سواء على صعيد الخطاب السياسي والإعلامي، أو المشاركة في الإجراءات والنشاطات الدولية التي كانت رسالة الأردن واضحة من خلالها في انسجامه مع الحرب على الإرهاب، مع محاولة جادة لصياغة خطاب يعزل الإسلام كدين وعقيدة عما يجري في مختلف دول العالم (المعايطة، 2003).

5 عند حدوث الحرب على العراق في عام 2003 كان موقف الأردن يقوم على أمرين (المعشر، 2008 : 22):

الأمر الأول: رفض فكرة الحرب، والتحذير من مخاطرها، والإنسجام مع موقف الشارع الأردني الذي يجمع على رفض هذه الحرب، ويعتبرها حربًا عدوانية تخدم مصالح إسرائيل.

الأمر الثاني: حرص أردني على عدم الدخول في صدام مع الإدارة الأمريكية، وبخاصة في ظل الانقسام العربي، وسيادة العمل الفردي وغير المنظم في الساحة العربية (العمرو، 2004 : 22). فإن مسار المعادلة كان صعبًا جدًّا، وبخاصة في ظل التوقعات بحرب طويلة في العراق، لكن النهاية المفاجئة والسريعة لنظام صدام حسين ترك آثارًا إيجابية على قدرة دول عربية عديدة ومنها الأردن على إدارة الأزمة والخروج بأقل الخسائر.

وهذا ما جعل الأردن أكثر استعدادًا للمبادرة ودفع الولايات المتحدة لتنشيط عملية التسوية، إضافة إلى أن الأردن كان شريكًا فاعلاً في صياغة خريطة الطريق، وساعده في مبادرته حرص العديد من الأطراف على إعطاء حكومة (أبو مازن) شرعية عربية ودولية، ممّا أدى إلى إنعقاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قمة العقبة، وهي القمة الأهم بسبب مشاركة الولايات المتحدة وطرفي الصراع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لكن توازنات المنطقة لدى الإدارة الأمريكية فتحت الباب أمام إعطاء فرصة لمصر لتنظيم قمة شرم الشيخ التي جاءت لإرضاء مصر واعتبار أن دورها رئيسي ومحوري، وللتمهيد لقمة العقبة. وفي السياق السياسي العام، فإن إحدى الوسائل الهامة في الدور الأردني تقوم على إستمرار التواصل مع دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والغرب، ورغم أن الأردن يدرك مساحة دوره السياسي، فإن السياسات التي يتبعها والخطاب العقلاني ومحاكاته لمعطيات الظروف السياسية الدولية والرأي العام الأمريكي والغربي، لجعله أكثر إدراكاً لما يجري من أحداث في المنطقة والساحة الأمريكية تجعله يحاول بجد التأثير في صياغة أي مواقف سياسية تجاه قضايا المنطقة (التل، 2003: 35).

وكما يقول بعض السياسيين فإن الدول الكبرى في المنطقة تعيش مرحلة انكفاء على ذاتها وانشغال بترتيب أولوياتها نتيجة الاستحقاقات التي فرضتها الحرب على العراق، وهذا يعطي فرصة للدول التي لا تعاني من ضغوط أمريكية قوية لممارسة أدوار إقليمية مؤثرة، حتى وإن بعثت أشكالاً من الحشد الإقليمي الذي اعتادت عليه دول المنطقة (الحسن، 2010).

ومع كل هذا فإن كل النشاط الدبلوماسي الذي تظهره الدبلوماسية الأردنية لا يحمل في طياته تراجعًا عن نهج الخروج من حالة المنافسة على ساحات أخرى، لكنه الحرص أولاً على تجنيب الأردن أضرار التوتر في المنطقة، إضافة إلى تعزيز النهج الذي يتبناه الأردن منذ عقود في السعي لحل سياسي للصراع العربي– الإسرائيلي وكل القضايا الساخنة (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول

منطلقات ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي

شهد الأردن في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولاً في السياسية الخارجية بعيداً عن خلافات وتراكمات الماضي. ويعمق تواصله الذي لم ينقطع في المحافل الإقليمية والدولية خدمة للقضايا الوطنية والعربية ضمن إطار الأولويات المنطلقة من إحقاق الحق العربي المشروع في كافة قضايا الأمة، وتهيئة الأجواء المناسبة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحداث الرخاء الاقتصادي، ونقل الأردن إلى مرحلة الحداثة والتطور (المجالي، 2002).

وتنطلق السياسة الأردنية من المنطلقات والمرتكزات التالية:

أولاً: الالتزام بمبدأ حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعميق علاقات الأردن الخارجية بما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني الذي يعاني من مشاكل إقتصادية بدأت تأخذ أبعاد خطيرة على المجتمع الأردني، في ضوء تراجع حجم المساعدات العربية وتزايد الإعتماد على المنح الدولية، التي تعتمد على المواقف السياسية الأردنية تجاه قضايا المنطقة، إضافة إلى مواقف الأردن السياسية تجاه علاقتها مع إسرائيل (مشاقبة، 2009 :110).

ثانياً: الالتزام بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني في استعادة أراضيه وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم حسب قرارات الشرعية الدولية وقراري مجلس الأمن رقم (242، 338) وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، وحتى في كتب التكليف للحكومات المتعاقبة، وتركيز السياسة الأردنية الخارجية على الوقوف إلى جانب الأشقاء في فلسطين ومساعدتهم في الوصول إلى حقوقهم المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الإيمان بالاعتدال وعدم التطرف (الوسطية) والتسامح والانفتاح على العالم وإيمانه الصادق والجاد بضرورة التحديث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال خلق الأجواء الاستثمارية واستقطابها، ومواصلة التحديث والتركيز على تنمية الموارد البشرية والعلم ونقل التكنولوجيا وبناء أردن الحداثة مع بداية الألفية الثالثة(المجالي، 2002).

المطلب الثاني

أهداف السياسة الخارجية الأردنية

حمل الأردن منذ بداية هذا القرن محركات ومنطلقات لأبجديات السياسة الخارجية التي أسست لرؤى جديدة في الدبلوماسية الأردنية وسياستها الخارجية للمساهمة في حل النزاعات العربية والإقليمية بما ينعكس بشكل مباشر على أمنها واسقرارها. وقد أسهمت التحولات في البيئة الاقليمية في الضغط على صانع القرار الأردني لتبني مواقف سياسية يحاول من خلالها تحقيق مصالحة الوطنية وما يواجة من تحديات في منطقة شهدت احداث سياسية اثرت على قدرته في اتخاذ مواقف أكثر استقلالية، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الأردنية تتصف بالعقلانية والتوازن، إذ شكل الموقف السياسي الأردني في العلاقات العربية والدولية صورة نمطية للانفتاح والاعتدال مما أعطى زخماً لما يطرحه الأردن لدى عواصم العالم وجعل الأردن محوراً للمؤتمرات والمباحثات التي تصب في مجال حل قضايا المنطقة ومنها القضية الفلسطينية (الراشدي، 2007).

وشهد الأردن في ظل السياسة الحالية لصانع القرار قفزات نوعية في علاقاته الخارجية، إذ سعت السياسة الأردنية على تعزيز علاقات الأردن مع العالم وتقوية دوره المحوري في العمل من أجل السلام والاستقرار الإقليمي وبذل كل جهد من أجل دعم القضايا العربية في المحافل الدولية (بصبوص، 2009 :38).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ركزت السياسة الأردنية دوماً على ضرورة الاستثمار في لغة الحوار والمنطق في الدبلوماسية الأردنية الناجعة باعتبارها ركيزة الانطلاقة الحقيقية إلى فضاء العالم، وأنها تشكل أحد محاور مواجهة التحديات، خصوصاً في ظل افتقار الأردن إلى كثير من الموارد، لذا سعت السياسة الأردنية إلى لعب دور أكبر في العواصم المؤثرة في اتخاذ القرار لزيادة القدرة على مواجهة مشاكله الاقتصادية واجتذاب مزيداً من الاستثمارات إلى الأردن، حيث أن السياسة الخارجية الأردنية واضحة ومحددة المعالم، ولم تتأثر ثوابتها، لأن الأردن بلد ملتزم بكافة قضايا الأمة العربية والقضية الفلسطينية تحديداً، حيث يحرص الأردن على دعم الأشقاء في فلسطين لتعزيز صمودهم وتحقيق مطالبهم المشروعة، وإنهاء الاحتلال، ومساندة الأشقاء للوصول إلى دولتهم المستقلة على الأرض الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يضمن المحافظة على هوية المدينة المقدسة عربية إسلامية (العدوان، 2009).

أثبتت السياسة الخارجية الأردنية نجاحها وقدرتها على طرح المبادرات ودفع العالم لتبنيها، وقد أدركت كثير من دول العالم أهمية دعم الاستقرار والسلام الذي طالما دعا إليه الأردن، كما ساهم الأردن في إقناع دول العالم بضرورة المساهمة في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في أقرب فرصة ممكنة وعدم إضاعة المزيد من الفرص لأن ذلك سوف ينعكس على المنطقة والعالم، من هنا كان الحرص الأردني على المشاركة في جميع القمم العربية التي عقدت في عدد من العواصم العربية، وعبرت بصراحة عن مسؤولياته بأمانة تجاه قضايا أمته العربية ساعياً إلى بلورة موقف عربي موحد يحشد الطاقات والقدرات والموارد العربية لخدمة مصالح الدول والشعوب العربية ويتصدى للتحديات التي تواجه الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكّل الموقف السياسي الأردني عبر مراحل تطور الدولة الأردنية في علاقاتها الدولية والإقليمية صورة تعكس البحث عن الاستقرار والأمن للمنطقة التي تعاني من الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية (المجالي،2009).

تمكن الأردن من بناء علاقات قوية وراسخة مع الدول العربية والصديقة، واستطاع الاستمرار في النهج السياسي الذي يتميز بالتوازن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد توتراً على أراضيها. وفي هذا الصدد استمر الأردن في جهوده لتعزيز وتمتين علاقاته وبمد جسور التعاون والانفتاح مع جميع دول العالم، لتحقيق مزيد من المكتسبات لعملية التنمية في مختلف المجالات (العدوان، 2009).

عزز الأردن علاقاته مع دول العالم مؤكداً حضوره السياسي للدولة الأردنية في المجتمع الدولي وعلى كافة المستويات وبما يرسخ صوت الاعتدال الذي ينادي بالعدالة وتكافؤ الفرص للمجتمع الإنساني بأسره، مستثمراً ذلك لبيان المميزات التي يتمتع بها الأردن لجذب المزيد من الاستثمارات والمشروعات الرامية إلى تطوير وتنمية الواقع المعيشي لكافة أفراد المجتمع إضافة إلى تذكير العالم بمسؤولياته الأخلاقية تجاه العديد من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وفي عام 2006 أطلق الأردن في الدورة الستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة مبادرة تسعى إلى تأطير عمل الدول الأقل دخلاً في فئة الدول متوسطة الدخل التي تضم ربع سكان العالم من أجل خلق منتدى للتعاون وتبادل المعرفة بينها وحشد الدعم الدولي الضروري لتنمية اقتصادياتها وتقوم الرؤية الأردنية على قاعدة أن العديد من الدول المنتمية إلى هذه الفئة مرشحة لزيادة دخلها ولكنها تحتاج إلى الدعم العالمي عن طريق مساعدات موجهة غايتها تحقيق النتائج التي يمكن أن تساعد في تسريع النمو الاقتصادي وتوفير مزايا الإصلاح والحفاظ على مكتسبات التنمية (غادي، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن يصبح الأردن شريكاً فاعلاً ومراقباً في كافة المحافل الدولية بدءاً بحماية النظام الداخلي للعديد من الدول من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية، والشراكة الحقيقية في حماية الأمن في دول أخرى عربية ودولية من خلال إرسال القوات الأردنية، أو تدريب قوات الأمن لديها (مهيار، 2010).

أن لقاء الملك عبدالله الثاني مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما تؤكد أن المكانة السياسية للدولة لا ترتبط بالمحدد السكاني أو الجغرافي وأنما بما تمتلكه الدولة من رؤيا سياسية، وقدرة على التعامل مع الأطراف الدولية والتأثير على صانع القرار، وعندما فوضت الدول الإسلامية (57) الملك عبدالله الثاني، نقل وجهة نظرها إلى الإدارة الامريكية الجديدة في عهد الرئيس الامريكي باراك اوباما، فان ذلك يعكس الثقة والسمهة الدولية التي يتمتع بها الأردن. وإن السياسة الخارجية دوما لها مجموعة أدوات تتحكم بها لتحقيق أهداف الدولة ومنها الدبلوماسية والإعلام والاقتصاد والقوى العسكرية وفيما يخص الأردن فقد استفاد من بعض تلك الأدوات وعلى رأسها الدبلوماسية، وقد تميزت استراتيجية الدولة الأردنية بالقدرة على ممارسة التأثير الإيجابي على مراكز صنع القرار الدولي، رغم محدودية الطاقة الإعلامية والمقومات الاقتصادية وموارده المحدودة إلى حدٍ ما، لهذا سعى الأردن إلى استخدام الدبلوماسية الفعّالة واستراتيجية الحوار وتوظيف شبكة العلاقات المتميزة التي حرص على إنشاؤها مع الدول الكبرى من أجل توظيفها لخدمة القضايا العربية بشكل أساسي فكانت السياسة الخارجية الأردنية مكرسة لصالح القضايا القومية (العدوان، 2009).

لعب الأردن دوراً حيوياً ضمن المنظومة العربية، لذا سعت السياسة الأردنية دوماً على التأكيد في كل اللقاءات والمناسبات على مرتكزات وثوابت الأردن في وقوفه إلى جانب أشقائه وانتمائه إلى أمته العربية وعمله الدؤوب لما فيه خيرها ومصلحتها وخدمة قضاياها العادلة فيما أرتكزت سياسة الأردن العربية على أساس المواقف المبدئية والثابتة النابعة من التزام الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاريخي والقومي للدفاع عن مصالح الأمة وخدمة قضاياها العادلة وحرصه على وحدة الصف العربي، كما عمل الأردن على تقوية وتمتين علاقات التعاون الثنائي مع الدول العربية الشقيقة، في شتى الميادين، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية (البطاينة، 2009).

يقاس نجاح الدول بفاعلية سياساتها الخارجية ويربط بحجم الموارد الطبيعية لديها، إلا أن كثير من دول العالم الثالث ومنها الأردن قد إرتبطت سياستها الخارجية بشخصية صانع القرار، والتي يمثلها الملك الذي وضع في سلم أولوياته بناء الأردن الأنموذج أمام العالم وإحداث نقلة نوعية في كافة مساراته تطوراً وإنجازات كبيرة في مختلف ميادين السياسة الخارجية في ظل ظروف صعبة تعيشها المنطقة. واستمر الأردن في توظيف واستثمار علاقاته مع الأطراف الدولية والقوى المؤثرة في المجتمع الدولي عبر دبلوماسيته المعهودة وعقد لقاءات مع قادة دول العالم لخدمة قضايا الأمة العربية وتحديداً (فلسطين والعراق) في كافة المحافل الدولية.

وتمثلت أهداف السياسة الخارجية الأردنية في التالي (مشاقبة، 2009 :114):

- المحافظة على إستقلال الأردن وسيادته ووحدة أراضيه وإبعاد كل أشكال الخطر والتهديد عنه.
- تنمية مصالح الأردن الوطنية والاقتصادية وتطويرها من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في المجالات كافة.
- إكتساب إحترام المجتمع الدولي يزيد من ثقة المجتمع الدولي بالأردن.
- حماية الأمن القومي الأردني والحفاظ عليه من أجل إقامة علاقات حُسن جوار مع كافة الدول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إقامة علاقات متوازنة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وتوظيفها من أجل خدمة مصالح الأردن والقضايا العربية.
- السعي للقضاء على مصادر النزاع في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق السلام الدائم والشامل والعادل لضمان أمن واستقرار المنطقة.
- المساهمة في تعزيز الأمن والسلام الدوليين من خلال المشاركة في قوات حفظ السلام لفض النزاعات.
- مكافحة الإرهاب بكل أشكاله، والتعاون مع كافة الجهات الدولية والإقليمية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

السياسة الاردنية تجاه ازمات الربيع العربي

يعتبر الأردن كغيره من الدول له قضاياه ومشاكله، فهو دولة حديثة التشكل من حيث معيار الزمن، وهو ذو طبيعة خاصة من ناحية التركيبة السكانية. كما أن له قيادة لها مرجعيات عميقة تاريخياً ودينياً وحضارياً فَرضَت عليها نوعاً من السلوك السياسي الضاغط. ولقد أدرك الأردن أن عليه مواجهة التحديات التي تعترض سبيل تحقيق مخططاته القومية وأن عليه البحث عن حلول لمشاكله خلال فترة قصيرة لأن تأخير ذلك يولد المزيد من الصعوبات ويضاعف من الأخطار التي تناولت، في بعض المراحل، كيانه كدولة مستقلة ذات سيادة. ولقد شهد الأردن منذ نشأته تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة وخطيرة، كان أهمها التحدي الاقتصادي الذي شكّل هماً عاماً أدركت كل أطراف العمل السياسي الأردني أنه من الضروري فهم أبعاد هذه التحديات وأسبابها وطرق التعامل معها، ومن هذه التحديات الفقر والبطالة والنمو السكاني وضعف الموارد الاقتصادية والمالية، ولقد واجه الأردن ومنذ تشكيله كدولة مستقلة مجموعة من التهديدات التي حاولت المس بكيانه وأمنه، بل وتجاوزت ذلك إلى محاولة التشكيك في شرعية وجوده(الحضرمي والعدوان، 2003 :167).

حاول النظام السياسي الأردني عزل نفسه عن مناخ الثورات في الدول العربية المجاورة وخصوصاً سورية، لتفادي ازدياد تأثر التداخل الأردني بالتراكم الاحتجاجي السلمي، إذ نادراً ما علقت الحكومة الأردنية على الأحداث الجارية في سورية، ومع أرتفاع وتيرة العنف في سورية، بعد دخول الجيش السوري مدينة حماه، وتحوّل الموقف السعودي إلى موقف داعم للثورة السورية ودعوة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما الرئيس السوري للتنحي في 15آب 2011، تصاعدت اللهجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية بشأن إبداء القلق من تصاعد العنف وإراقة الدماء واستخدام القوة المفرطة، مع تأكيد أن الأردن لا يتدخل في شؤون سورية الداخلية، كما أن وحدة سورية وأمنها واستقرارها تُعّد بالنسبة إلى الأردن، مسألة مهمة جداً، وقد أيّد الأردن التحفّظ على مسألة فرض العقوبات الاقتصادية ضمن القرارات الصادرة عن الجامعة العربية في ما يتعلق بالأزمة السورية، وفي شهر تشرين الثاني2011، صرّح الملك عبد الله عبر الإذاعة البريطانية قائلاً: "لو كنت مكانه لتنحيت بعد أن أتأكد من أن الذي سيأتي بعدي سيكون قادراً على تغيير الواقع الذي نراه"، وبينما حرصت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" على تأكيد أن هذه التصريحات ليس دعوة للتنحي. وركّز الأردن في منتصف عام 2012 على مسائل التحذير من مكامن الخطر الدائرة بين قوى النظام وقوى المعارضة، كتزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا ومحاولتها إجتذاب وتجنيد بعض اللاجئيين السوريين في الأردن للقيام بعمليات داخل سوريا وخارجها (عزيز, 2016).

وحذّر الرئيس السوري بشار الأسد الأردن في مقابلة له مع قناة الإخبارية السورية 2013/4/17 من امتداد " الحريق" إلى الأراضي الأردنية، وفي مقابلة أخرى مع قناة (سي أن أن) بتاريخ 21 آيار 2013 أعلن رئيس الوزراء الأردني السابق عبد الله النسور، عن رغبة الأردن في نشر صورايخ باتريوت على الشريط الحدودي مع سورية"، وتم عقد مؤتمر في الأردن في 22 آيار 2013 لأصدقاء سورية ولكنه حرص على أن يأخذ مُسمّى " اجتماع عمان الوزاري بشأن سورية تمهيداً لمؤتمر جينيف 2". ويعتمد الأردن بنسبة 27% من ميزانيته على المساعدات الخارجية (أمريكية غالباً وخليجية أحياناً)، كما يعتمد على تحويلات العاملين في الخارج، والتي تصل إلى حوالي 21% من الناتج القومي الإجمالي، أي أن الاقتصاد الأردني يعتمد على الخارج بنسبة النصف تقريباً، وهو ما يجعل الوضع الداخلي في الأردن معرضاً للتأزم، ومع تطور الموقف في سوريا يقلق الأردن من نزوح جماعي للاجئين الفلسطينيين الموجودين على الأراضي السورية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينظر بحذر للتغيرات المرتقبة، وطبيعة مرحلة ما بعد بشار الأسد، وإمكانية وصول الإخوان المسلمين للحكم(بيت الاستثمار العالمي جلوبال، الاستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية، 2008).

يحظى الأردن بدعم غربي من الولايات المتحدة وأوروبا، فقد أشاد الاتحاد الأوروبي بالخطوات الإصلاحية التي قام بها الأردن بقيادة الملك خاصة الإصلاحات الدستورية، وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات، معتبرها خطوات في الاتجاه الصحيح في مسيرة الإصلاح السياسي بالأردن، وقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لإنجاح هذه العملية الإصلاحية من خلال إيفاد بعثة أوروبية لمراقبة عملية التسجيل والانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر كانون الثاني من عام 2013م، كما أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى الأردن كمثال يحتذى به فيما يتعلق بجدية الإصلاحات، ويقدر الجهد الكبير الذي يبذله الأردن في استقبال السوريين على أراضيه، وتقديم الخدمات لهم على الرغم من محدودية موارده (أبو سكين، 2012).

مما سبق، فأن التحركات الغربية تجاه الثورات العربية في مصر وتونس وليبيا وسوريا وباقي الدول العربية لا تنطلق بناءً على مبادئ ولكن بناءً على مصالح تتبدل وتتغير باستمرار فالمبادئ لا تتجزأ، والمبادئ الغربية واضحة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن المصلحة تتغير وتتباين تبايناً حاداً من بلد إلى آخر؛ وهو ما يفسر ذلك الصعود والهبوط في التعامل مع الثورات العربية، وخصوصاً تجاه سوريا. وشكلت الثورات العربية، ومحاولات الإصلاح في المنطقة العربية، وما يمكن أن ينتج عنها من تحولات سياسية وإستراتيجية، محور المقاربات والدراسات التي تشغل دوائر صناعة القرار على مستوى المنطقة والعالم، وهي تحولات بدأت تنذر بإحداث اهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي اللذين لم يثبتا على حال منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية نهاية القرن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العشرين، وبصرف النظر عن التوصيفات والتقييمات المتداولة حيال ما يدور في المنطقة العربية، فقد بدا لا فتاً عجز الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصةً إسرائيل، عن التنبؤ بما جرى ابتداءً من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وذلك رغم توفر أجهزة استخبارات ومراكز تفكير تسهم في صناعة القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي في هذه الدول (الجزيرة نت, 2015).

لم يقتصر التغيير الذي أحدثته الثورات العربية على الخارطة الإقليمية أو الدولية، بل أعاد رسم خارطة الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة في البلاد العربية التي شهدت حراكاً شعبياً، إصلاحياً كان أو ثورياً؛ فقد أعيد توزيع مراكز القوة في هذه الدول بين مختلف التيارات السياسية والفكرية الرئيسية والفاعلة في العالم العربي، مما سيؤثر بلا شك على السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية، وقد كان الأردن من الدول التي تأثرت بالثورات العربية وقد برز ذلك من خلال الحراك الشعبي الأردني والإصلاحات السياسية والدستورية. وأن السمة الرئيسية للمرحلة التي تشهدها المنطقة العربية من التاريخ العربي تتمثل بشكل أساسي فيما يسمى بالربيع العربي أو الحراك الشعبي العربي الذي غيّر بشكل واضح معالم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية من جهة وأدى إلى تغيير رأس النظام في أكثر من قطر عربي من جهة أخرى، وبعيداً عن تحديد موقف عفوية الحراك من عدمها أو اختراقه أو الحديث عن الالتفاف عليه من القوى الساعية للهيمنة على مصير أمتنا بالكامل وعلى رأسها المشروع الصهيوني الأمريكي. وظهر الحراك الشعبي في الأردن نتيجة تأثيرات البيئة الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي والتحولات التي حصلت فيهما، وتأثيرات البيئة المحلية للدولة الأردنية ومنها ازدياد ظاهرة الوعي السياسي، انتشار التعليم وزيادة في وسائل الاتصال الجماهيري ومنها الانفتاح على استخدام تكنولوجيا الاتصال مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تدني درجات المشاركة السياسية، الشعور بالإقصاء والتهميش، بروز ظاهرة الفساد واستغلال الوظيفة العامة،يضاف إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك الأوضاع الاقتصادية كتدني المستوى المعيشي، الغلاء، التضخم وانتشار الفقر والبطالة (اللواما، 2013).

تعد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية نتاجاً للبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدولة ومحيطها الإقليمي وامتداده الدولي، ويجب تقييمها بما يتفق مع تحقيق الحد الأقصى الممكن من الخدمة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية بعد نجاحها في توظيف طاقات مكوناتها واستيعاب علاقاتها الدولية والإقليمية وتحديد حلفائها، والتهديدات القائمة والمحتملة لأمنها القومي . ولقد أدت الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالأردن منذ الحربين العالميتين واحتلال فلسطين، مروراً بانهيار المعسكر الشرقي، ثم غزو العراق، إلى نجاح التحالف العالمي الغربي بتدمير المنظومة السياسية العربية والسيطرة عليها عسكرياً أو اقتصادياً أو فكرياً، ثم تغلغل الفكر القُطري لدى كل دولة عربية على حِدة، الأمر الذي يعني أن الأردن، وفلسطين معها، من أكبر ضحايا هذه المرحلة، وعلى حساب الجغرافيا الطبيعية والسكانية والموروث الديني والثقافي والمقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية لشعبهما، حيث تمكنت إسرائيل من فرض أجندتها السياسية والدفاعية على المنطقة والإقليم .

كما مرت بعدد من الدول العربية ثورات واحتجاجات وحراكات تطالب بالتغيير والإصلاح السياسي، الأمر الذي أدى إلى سقوط أربعة أنظمة عربية وتعديل نظام سياسي في دولة واحدة، واستمرار ثورة وأزمة في أخرى، وكان الأردن من الدول ذات الحراك السياسي الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي منذ بداية هذه الحراكات، أن هذا المشهد الإقليمي والداخلي يفرض على الأردن وسياساته الوطنية أعلى درجات الحذر والتكيف مع المتغيرات، والاستمرار بحشد الجهود والطاقات الوطنية البشرية والمادية وتوظيفها لبناء القوة الذاتية القادرة على إحداث التطوير المنشود، ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، وكذلك إقامة علاقات تعاون وتحالف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقليمي ودولي متوازنة تضمن تحقيق مصالح أبنائه وأجياله القادمة، وتنطبق هذه الدعوة على كافة المستويات سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً وثقافياً. وشكلت ثورات الربيع العربي أحد التفاعلات الإقليمية التي أثرت وستؤثر بشكل مباشر على واقع ومستقبل شعوب ودول المنطقة بما حملته من مطالب بالتغيير واعتبار أن الحرية والديمقراطية والتعددية هي أساس العلاقة بين الدولة والمواطن وقد أثرت هذه الثورات على مختلف شعوب المنطقة العربية ومنها المجتمع الأردني الذي كان مبادراً للمطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطية، وقد تأثر هذا المجتمع بتطوير المطالب الإصلاحية وتسريعها والاستجابة المباشرة لحركة التغيير في الوطن العربي، يضاف إلى ذلك البيئة الدولية الداعمة لعملية الإصلاح والتي أصبحت تدفع دول المنطقة نحو الانفتاح وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية (اللواما، 2013).

بدأت المُظاهرات والمَسيرات الاحتجاجية بالانطلاق في 14 كانون الثاني2011 في عدة مُدن رئيسية ضمَّت بالمُجمل ما يَزيد عن 3000 مُتظاهر، بما في ذلك العاصمة عمّان التي كانت أضخم مسيراتها أمام المسجد الحسيني في وسط المدينة واستمرت حتى رأس العين، بالإضافة إلى مدن إربد والكرك والسلط وذيبان ومخيم البقعة، فيما أطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني". واستمرت المُظاهرات بالخروج في معظم مناطق المملكة إلى تاريخ 20 آذار 2013(الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، 2013).

قال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة أن الحكومات الأردنية عطلت الإصلاح السياسي في البلاد، وأن كافة كتب التكليف الملكية للحكومات كانت تركز على أولوية الإصلاح السياسي، لكن "الحكومات لم تتقدم للإصلاح"، وأضاف أن "الأردن يشهد مناخا من الحريات، وهناك اعتصامات ومسيرات وإضرابات يومية، ولا يوجد معتقلون سياسيون أو أناس يموتون في السجون" (الجزيرة نت, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خرج يوم الجمعة 2011/2/25م عشرات الآلاف في مسيرات في مختلف مدن الأردن وشملت عمّان والكرك ومعان وإربد تطالب بالإصلاح وتطبيق الملكية الدستورية، وصفت بأنها الكبرى منذ انطلاق المسيرات المنادية بالإصلاح، وشارك في مسيرة عمان القوى الإسلامية واليسارية والقومية وحركة جايين التي تطالب بالعودة إلى دستور 1952م، وقامت قوات أمنية كبرى بمراقبة المسيرة وحمايتها، وكانت أبرز الهتافات التي رددها المتظاهرون "الشعب يريد إصلاح النظام"، و"الشعب يريد إسقاط الفساد"، و"الشعب يريد حل البرلمان"، كما هتفوا لسقوط معاهدة السلام مع إسرائيل "تسقط وادي عربة تسقط". وقررت الحركة الإسلامية وشخصيات معارضة الانسحاب من حوار وطني شكلت الحكومة الأردنية لجنته في 2011/3/14، وقال الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي –الذراع السياسي للإخوان المسلمين– حمزة منصور إن المكتبين التنفيذيين للجماعة والحزب قررا عدم المشاركة في اللجنة وسحب ثلاثة قياديين إسلاميين انتدبوا لعضويتها، وجاء القرار بعد دعوة الحكومة 52 شخصية للانخراط في لجنة للحوار برئاسة طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان، دعاها الملك عبد الله الثاني لإنجاز قانونيْ الانتخاب والأحزاب خلال ثلاثة أشهر (الجزيرة نت, 2011).

خرج الآلاف من الأردنيين بعد صلاة الجمعة يوم 2011/3/18 في مسيرات واعتصامات في عمان ومدن مختلفة طالبت بإصلاحات دستورية وسياسية عاجلة، وبينما اختلفت عناوين التحركات السلمية بالعاصمة ومدن إربد والكرك ومعان فإنها تميزت بارتفاع سقف مطالبها (الجزيرة نت, 2011).

مع بداية شهر تموز في عام 2012 قامت حكومة فايز الطراونة بتسييج الدوار الرابع المقابل لرئاسة الوزراء وخلال شهري حزيران وتموز 2012 تم تقديم قانون الانتخاب للبرلمان الذي اقره أول مره بقائمة وطنية تضم 17 مقعداً ثم رده الملك للنواب الذين رفعوا عدد المقاعد بالقائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطنية الى 27 مقعداً مع رفع عدد مقاعد البرلمان إلى 150 مقعداً وإبقاء الصوت الواحد في قانون الانتخاب، رفضت المعارضة هذا التعديل الشكلي والمضر بالبرلمان وأعلن الحراك الشعبي المقاطعة للانتخابات النيابية تصويتا وترشيحا ثم حزم أمره وأعلن مقاطعته للانتخابات تسجيلا وتصويتا وترشيحا وتبعه بعد ذلك الحركة الإسلامية وحزب الوحدة الشعبية ثم بعد ذلك الحزب الشيوعي الأردني لكن أحزاب المعارضة الأخرى ظلت تراوح مكانها دون ان تحسم أمرها وشاركت بعضها في انتخابات مجلس النواب السابع عشر (اللواما، 2013).

في بداية شهر ايلول 2012 قرر رئيس الوزراء فايز الطراونة رفع اسعار المحروقات فهبت موجه عارمة من الغضب الشعبي واحتشد الناس على دوار الداخلية، فصدر يوم 2012/9/3 قرار ملكي بتجميد رفع الأسعار فتوقفت الاحتجاجات، وفي يوم 4 تشرين الأول 2012 قام الملك عبدالله الثاني بحل مجلس النواب والدعوة لانتخابات جديدة في خطوة اعتبرت استباقية قبل يوم واحد من فعالية كبرى ستقيمها الحركة الإسلامية في عمان، وفي 5 تشرين الاول2012 تم إقامة فعالية كبرى عند المسجد الحسيني في عمان بتنظيم من الحركة الإسلامية ومجموعة كبيرة من الحراكات المنتشرة في المدن الأردنية.

قرر رئيس الوزراء عبدالله النسور يوم 13 تشرين الثاني 2012 رفع الأسعار فاحتشد جمهور غفير وبتنظيم من الحراك على دوار الداخلية في عمان، واستمر حتى صباح اليوم التالي ثم انطلقت المظاهرات والاحتجاجات في مختلف المدن الأردنية في حالة من الثورة سميت 'هبة تشرين' رافقها إعمال شغب وتخريب واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وتم الاعتداء على بعض المراكز الأمنية حيث أصيب مواطن أثناء محاولته اقتحام مركز أمن الوسطية وتوفي إثر إصابته، وقد قامت الأجهزة الأمنية بمحاولة منع أعمال الشغب والتخريب وإعادة الأمن والنظام في بعض مناطق المملكة، نتج عن ذلك اعتداء بالأسلحة النارية على الأجهزة الأمنية من قبل بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأشخاص مما اوقع حوالي (15) اصابة توفي منها (2) لاحقا ولم يتم استخدام العنف من قبل الأجهزة الأمنية نتيجة ذلك الأعتداءات، حيث استطاعت أن تحتوي وتستوعب هذه الأعمال وان تعيد الأمن والنظام الى الشارع وتمنع اعمال الشغب والتخريب (اللواما، 2013).

سمات الحراك الشعبي في الأردن

رفض الحراك الذي تتزعمه بعض قوى المعارضة ومنها جبهة العمل الإسلامي وبعض الحراكات الشعبية مبدأ التدرج في العملية الإصلاحية وأراد أن تتحقق مطالبه بسرعة كشروط مفروضة على الحكومة قبل البدء بالعملية الإصلاحية، ورغب بالحصول على مزيد من التنازلات قبل أن يقدم شيئاً ملموساً وعملياً، وأبرز سمات الحراك الشعبي الأردني تمثل بما يلي (المشاقبة، 2012):

أ. **التركيز على مطالب الخدمات:** ركز الحراك الشعبي الأردني على تحسين الخدمات، ويتوزع هذا الحراك في أكثر من منطقة يشتد في أوقات الأزمات ويتقلص أحياناً أخرى، وهذا النوع من الحراك يصرّ على المطالبة بالمطالب الأساسية والملحة للمواطنين مثل خدمات الماء، والكهرباء، وتحسين الأجور، وتحسين المستوى المعيشي، وتحسين الخدمات الصحية، والتوظيف، ومعالجة قضايا الفقر، إلى غير ذلك، وهذا يقع على عاتق الحكومات ومؤسساتها التي عليها متابعة شؤون المواطن في كافة إحتياجاته ومتطلباته، فعنصر فاعلية الحكومات مطلوبة من خلال العمل الميداني ومواجهة التحديات من أجل الوصول إلى حل جذري، وفي المحصلة، فإن العناوين الرئيسية للدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي تتمثل في إصلاحات سياسية، وإجراءات واضحة ومحددة لمكافحة الفساد، الذي تحمله القوى المعارضة مسئولية كبيرة لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من بطالة وفقر، وقد استطاعت هذه المسيرات والبيانات تشكيل أدوات ضغط على الحكومة لإطلاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسيرة إصلاح سياسي، حيث تمثلت بإستجابة الجهات الرسمية للمسيرات والبيانات من خلال إتباع سياسة الاحتواء، وتجنب الصدام، إذ سمحت الحكومة بانطلاق المسيرات، دون أدنى احتكاك مع المتظاهرين، والتعامل بشكل لائق مع البيانات السياسية.

ب. **سلمية الحراكات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاح:** تركز جميع الحراكات الإصلاحية على النهج السلمي وعدم استخدام العنف في مطالباتها الإصلاحية ويبرز ذلك من خلال المظاهرات والحراكات الاحتجاجية السلمية التي حدثت في المملكة منذ عام 2010م. حيث اختلف الحراك الشعبي الأردني يختلف عن باقي الدول العربية في عدم قدرته على حشد جماهير كبيرة من المجتمع الأردني لما يعانيه من ضعف على المستوى التنظيمي والقيادي وعدم قدرته على تحديد مطالبه بشكل منطقي وواقعي مما أثر على شعبيته وشرعيته لدى المجتمع الأردني، وهذا لا ينفي سلمية الحراك وتركيزه على مطالب خدماتية.

شكلت التطورات على الساحة الاقليمية فيما بعد الثورات العربية "الربيع العربي" بيئة ملائمة لزيادة نشاط التنظيمات الإرهابية وتنمية قدراتها العسكرية، وذلك من خلال عمليات التجنيد والتشغيل والدعاية على مستوى العالم، بالإضافة للفوضى العارمة التي اجتاحت المنطقة العربية واعتبرت بيئة خصبة لتنامي وتطور تلك التنظيمات، حيث كان من المفترض أن تكون الثورات بداية عهد جديد في واقع البلدان العربية بعد سقوط أنظمة الفساد والاستبداد من خلال إيجاد علاقات عربية أكثر تقارباً وتنسيقاً في سياستها الخارجية وعلاقتها التجارية والاقتصادية (مديرية الأمن العام، 2012).

وقد ظهر اسم تنظيم "داعش" في نيسان عام 2013، وظهر في البداية على أنه اندماج بين ما يسمى بـ "دولة العراق الإسلامية" التابع لتنظيم القاعدة الذي تشكّل في عام 2006 والمجموعة التكفيرية المسلحة في سوريا المعروفة بـ"جبهة النصرة"، إلا أن هذا الإندماج الذي أعلن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنه قيادي "دولة العراق الإسلامية" أبو بكر البغدادي، رفضته "النصرة" على الفور وبعد ذلك بشهرين، أمر زعيم "القاعدة" أيمن الظواهري بإلغاء الاندماج، إلا أن البغدادي أكمل العملية لتصبح "داعش" (الدولة الإسلامية في العراق والشام) واحدة من أكبر الجماعات الرئيسية التي تسيطر على مساحات واسعه من سوريا والعراق، وتمثلت تلك التنظيمات بصعود تنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام– داعش" بشكل يدعو للقلق والتشاؤم من هذه الظاهرة، إلى حد الربط بينها وبين نهاية الثورات خصوصاً بعدما بات هذا التنظيم في صدارة المشهد السياسي الأمني واحتلاله للموصل في مطلع شهر تموز 2014، كما ويعتبر التنظيم هو الأقدم بين كل التنظيمات المسلحة البارزة على الساحة الإقليمية على وجه العموم وعلى الساحتين العراقية والسورية على وجه الخصوص(لسكارنة، 2015).

يتبنى تنظيم "داعش" الفكر السلفي الجهادي التكفيري المتشدد، وتعود أصوله إلى عام 2004 حين شكّل "ابو مصعب الزرقاوي" تنظيماً اسماه "جماعة التوحيد والجهاد" وأعلن مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن في حينها ليصبح ممثل تنظيم القاعدة في المنطقة أو ما سمي "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين"، وقد برز التنظيم على الساحة العراقية إبان الاحتلال الأمريكي للعراق على أنه تنظيم جهادي ضد القوات الأمريكية، وتمثلت أسباب ظهور تنظيم الدولة "داعش" نتيجة الغزو الأمريكي للعراق وطائفية المالكي والصراع السعوودي الإيراني، أما سرعة تمدده فهو نتيجة لعدة أسباب منها، سياسة المالكي كانت سياسة أسيرة اعتبارات طائفية ما أوجد حاضنة لـ"داعش" لا سيما في مناطق الأنبار وعند بعض القبائل السنية التي تعالى المالكي على مطالبهم الحياتية والمعيشية، كما ان داعش تحقق دخلاً من النفط الذي سيطرت عليه في شمال سوريا وفي مناطق عراقية، وهي مناطق تضم حوالي 2000 بئر بترولي وبلغ الدخل في عام حوالي 800 مليون دولار، وتظهر عملية اتجاهات المصالح والعداوات التي تحدد مسار العلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاضافة الى طبيعة التفاعلات الدولية التي لها أكبر أثر فيما يجري في منطقة الشرق الاوسط عموماً والعرب خصوصاً، فالعوامل المختلفة من ثقافة وحضارة وتنوع، وتطلعات الشعوب كلها تلعب أدوار مختلفة، أما الجهة الجنوبية من الأردن وهي سيناء تضم أيضاً صورة حول التنظيمات الموجودة هناك، والجهة الغربية إسرائيل التي لا يؤمن جانبها في كل الظروف والأحوال ونزاعها مع الفلسطينيين وتهربها من استحقاقات العملية السلمية(العلان، 2015 :53).

في ظل الواقع المأزوم على الحدود الأردنية المحاطة بالتنظيم من ثلاث جهات والتي ستشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً جديداً على الأردن بفعل فاتورة الدفع الجديدة التي سيتحملها الأردن للدفاع عن حدوده التي لم يكن يحسب لهذه الفاتورة الاقتصادية الجديدة اي حساب. وسيترتب على ذلك كله تحولات استراتيجية عميقة المدى والتأثير على المنطقة بشكل عام، سواء فيما يتعلق باتساع نطاق التنظيم إلى خارج حدود العراق وسوريا، أو بمشاركة قوى من الإقليم في العمليات العسكرية التي تنفذها القوات العراقية ضد داعش من خلال التنسيق الأمني أو عبر الدعم اللوجستي، في ظل اختلاف مواقف الدول وسياستها بدرجات متفاوتة حول هذا التنظيم ومخاطره ووسائل مواجهة تهديداته(دياب، 2014 :5).

وفيما يلي بيان التأثير الداعشي الحدودي مع الأردن:

- إقامة شبكة علاقات جهادية لداعش: ويظهر هذا واضحاً من خلال التنظيمات التي تؤيده وتقدم له يد العون والتي أعلنت هذا بصراحة مثل احرار السنة في لبنان، ثم مجلس شورى انصار الشريعة بالأردن الذي يقوم بالحشد والدعم المعنوي من أجل مناصرة داعش وهذه العلاقات توفر له التمويل والمقاتلين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التنافس الجهادي في المنطقة: وهذا يعني أن قيام دولة الخلافة الإسلامية يعني بطلان جميع التنظيمات والإمارات الأخرى لا بل حتى الدول وهذا سيشكل حالة من عدم الاستقرار خاصة الاستقرار الحدودي.
- تفجير الصراعات: ستشهد هذه المنطقة توجهات جديدة سواء من الجماعات أو من الدول التي تدعم هذه الجماعات وتخلقها لإقامة حالة توزان بما يكفل استقرار هذه الأنظمة التي تحاول إيجاد رد فعل مساوي وقوي لمثل هذه الحركات الجهادية، حتى تعيق حالة تقدمها من خلال إيجاد الصراعات لها مع تنظيمات متشابهة خصوصاً أن صعود داعش بهذه الطريقة قد حوّل المنطقة إلى تسونامي جهادي ولا أحد يعرف حدود هذا التطور(بكر، 2014 :8).

مشلكة اللاجئين واثرها على السياسية الخارجية الاردنية :

شكّل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل التي أثرت على زيادة أعداد المهاجرين ويتمثل ذلك من خلال الصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال العراقي للكويت في عام 1990 ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003 وأخيراً ثورات الربيع العربي وتحديداً الأزمة السورية والتي بدأت منذ عام 2011، مما ساهم في زيادة تدفق الوافدين إلى الأردن نتيجة للقرب الجغرافي من فلسطين والعراق وسوريا (العلان، 2015 :54):

- عزز الاستقرار السياسي والأمني للمملكة الأردنية الهاشمية من زيادة قدرتها على التعامل مع المهاجرين في ضوء تسامح القيادة الأردنية الهاشمية وفتحها للمجال أمام استقبال اللاجئين وتوفير البيئة الآمنة لهم وتعزيز فرص الاستقرار والاندماج مع كافة شرائح المجتمع الأردني وكان لها دور كبير في الاستثمار في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن موقع الأردن الجغرافي وبنيته الاقتصادية والديمغرافية تجعله عرضة لأخطار عدم الاستقرار الإقليمية يتأثر بها سلباً وتنعكس على مستوى الأمن والاستقرار الداخلي وتهدد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فالأردن معني بالعمل على تحقيق الاستقرار الإقليمي لاسيما في دول الجوار. فتأزم الأوضاع في العراق والأراضي المحتلة الفلسطينية واستمرار حالة الفوضى والتوتر من شأنه أن يشكل تهديداً مباشراً لأمن الأردن وسلامته.
- تنبثق التحديات الاجتماعية التي تواجهها الدولة الأردنية من جملة التغيرات الاجتماعية وما يرافقها وينتج عنها من مشاكل اجتماعية تستدعي التصدي لها ضمن تصور علمي وشامل يعالج جذور هذه المشكلات ويخفف من أثارها على المجتمع وذلك ضمن منظومة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمتكاملة.
- أنشأت الحكومة الاردنية مخيم الزعتري في مدينة المفرق مع مفوضية الامم المتحدة للاجئين في شهر تموز 2012 وبمساحة تزيد عن ثمانية كيلو مترات مربعة، بطاقة استيعابية تصل إلى ما يقرب من 80 الف لاجئ، ومنذ افتتاح مخيم الزعتري في العام 2012، تم تسجيل 350.000 الف لاجئ سوري، إلا أن العديد منهم غادر المخيم من خلال ثلاث طرق، إما بالطريق القانوني من خلال الرعاية من قبل الأردنيين، والثاني من خلال العودة التي تنظمها الحكومة لسوريا، والثالث هو من جانب اللاجئين انفسهم ببساطة الخروج من المخيم، وتتوقع التقديرات الحكومية أن أكثر من 90.000 لاجئ قد غادر إلى سوريا في عام 2013، على الرغم من أن العديد منهم عاد إلى الأردن(التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة للاجئين، 2013).
- ويعتبر مخيم الزعتري شبه مدينة، حيث يضم أكثر من 17000 الف وحدة سكنية ويعمل أكثر من 270 معلماً أردنياً في مدارس المخيم الابتدائية والثانوية، وقد طورت 33 مساحة صديقة للأطفال، وهناك ما يقرب من 1000 مشروع في شوارع الزعتري ، ويولد عشرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اطفال في المخيم كل يوم، فالأمر يعادل بناء مدينة في حجم مدينة كامبيردج في انجلترا، وقد تزايد عدد المدرسين في المخيم ليصل الى 462 معلم ومعلمة مقابل 20 الف طالب يدرسوا في مدارس المخيم، موزعين على ست مدارس للاناث وستة مدارس للذكور. وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

عدد اللاجئين السوريين في المخيمات الاردنية عام 2015 (بالالف)

مخيم الزعتري	82.841
مخيم الازرق	17.967
مخيم الامارات الاردني	5.779

المصدر: التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة للاجئين ، 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الثورة السورية والليبية

تحولت الثورة السورية عام 2011 ونتيجة للتطورات التي شهدتها منذ أنطلاقها إلى صراع إقليمي ودولي، إقليمي ومتمثل في (تركيا، ايران، دول الخليج وخصوصاً قطر والسعودية)، أما دولياً فيتمثل في(امريكا، روسيا، فرنسا) والتنظيمات الإسلامية المسلحة، وشكّل التدخل العسكري الروسي المباشر في الثورة السورية منعطفاً في تعارض المصالح مع الولايات المتحدة؛ وأستغلت الأطراف الخارجية الأزمة السورية لتصفية حساباتها الخاصة وتحقيق مصالحها، إذ أن كل طرف خارجي يسعى إلى إيجاد منطقة نفوذ خاصة به ضمن رقعة جغرافية تسيطر عليها القوة المحلية الحليفة لها (الحامد، 2017 :3-5).

أكد الملك عبد الله الثاني مساندته للجهود السياسية لضمان حل الصراع في سوريا، ويدعم الملك قرارات الجامعة العربية ضد المجازر التي يرتكبها النظام السوري، إذ جاء الرد الأردني تجاه الأزمة من خلال تأثيرها وتداعياتها على الأمن الأردني، ونسبة تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضي المملكة. ونتيجة لتلك الظروف، دعا صانع القرار الأردني إلى أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة للتعامل مع أي تطورات محتملة لحماية المملكة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة في ظل معالجة توتر علاقاتها مع سوريا، إلا أن النظام السوري شكّل ويشكل مصدر تهديد أمني للأردن. وبالتالي، أخذت القيادة الهاشمية هذا التهديد بمحمل الجد، إذ واجهت المملكة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إزداد عن مليون لاجئ، كذلك أعلنت المملكة عن وجود عمليات تهريب أسلحة ومقاتلين على الحدود بين البلدين (عطوان، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قامت الحكومة الأردنية بتاريخ 2014/5/27 بطرد السفير السوري "بهجت سليمان" والتي شكلت حالة من الاحتقان بين الطرفين، إذ استمر السفير السوري بإنتقاد بعض السياسات الأردنية، وتزامناً مع هذا الطرد للسفير، أُعلن عن بدء مناورات "الأسد المتأهب" العسكرية والتي ضمت (أمريكا وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وقطر، واستراليا، والعراق وبلجيكا، وبروناي، والإمارات، وجمهورية التشيك وفرنسا، وبريطانيا، وايطاليا، وكندا، وكازخستان، والكويت ولبنان ومصر، والنرويج، وباكستان وبولندا)، وفيلق من قوات التدخل السريع التابعة لحلف الناتو (عطوان، 2014). ومنذ بدء الأزمة السورية عام 2011، شهدت المملكة الأردنية الهاشمية العديد من الأحداث كان من أبرزها؛ انضمام الأردن في عام 2014 إلى التحالف الدولي ضمن معارضة شعبية شعارها "الحرب ليست حربنا". واستشهاد الطيار الأردني معاذ الكساسبة عام 2015 حرقاً من قِبل تنظيم دولة العراق والشام "داعش"؛ مما دفع المملكة إلى المطالبة بالانتقام للشهيد الطيار الأردني.

توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الثورة السورية

يمكن وضع علامات زمنية رئيسية توضح الموقف الأردني والضغوط التي تعرض لها منذ أنطلاق الأزمة السورية على النحو التالي:

أولاً: مرحلة ما قبل جنيف1 قبل عام 2012، ومع بداية الأحداث في درعا، أصبح الأردن يعيش تحت هذه الأحداث وضغط أجواء ثورات الربيع العربي التي تشهدها المنطقة العربية، فضلاً عن الحراك الأردني نفسه، وكان الأردن أكثر إنفتاحاً على المعارضة السورية لكنه كان ولا يزال متمسكًا بإستمرار بالحل السياسي للأزمة السورية (شقير، 2014) .

مرحلة ما بعد جنيف1: يعرف جنيف1 بأنه إتفاق عقد في حزيران 2012 ويدعو إلى "عملية إنتقال سياسي" في سوريا لإنهاء الحرب، وشكّل بيان الاتفاق هدفاً للموقف الأردني لكنه أدخله في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض من الحيرة تبعاً للغموض الذي ساد في الموقف الأميركي، فمن جهة هناك خارطة طريق أميركية– روسية للحل السياسي دون سواه للأزمة في سوريا، ولكن أستمرت بالتوازي اللغة الأميركية المتصاعدة ضد النظام حتى بلغت حد توجيه ضربة عسكرية لدمشق بسبب استعمال النظام للسلاح الكيماوي، كما أن الضغوط على المعارضة لم تتوقف لدفعها نحو الموافقة على الالتحاق بجنيف2، وكذلك لمحاربة "الإرهاب" كما هو التوصيف الأميركي المتمثل بالمجموعات "المتشددة كداعش والنصرة". وفي هذه المرحلة أكد الأردن على عدم تدخله في الشأن السوري مع تأييده للحل السياسي دون سواه، ولكن كانت المعارضة لا تزال تعزز من سيطرتها على معظم المناطق الحدودية ما بين سوريا والأردن (عطوان، 2014).

مرحلة ما بعد التراجع عن الضربة الأميركية الوشيكة لسوريا (14 أيلول 2013)، أصبح الأردن بعد تلك المرحلة أكثر وثوقاً بالحل السياسي ويدعو له، ويؤكد رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي لإنهاء الأزمة السورية، مع تأكيده بالمقابل على أهمية أن تتوحد المعارضة السورية "لتشارك مجتمعة في المسار السياسي"، وهو المضمون الذي أمد عليه الأردن على لسان وزير خارجيته في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في باريس 2014/1/13 (مركز الشرق العربي، 2014)، وأستقر التقدير الأردني في ضوء الموازين الإقليمية والدولية، على تغليب الرأي الذي يرجح الحل السياسي وأن الخيارات العسكرية المتصلة بالأزمة السورية لا يزال الأردن في دائرتها، وأن الحسم السياسي قد يتطلب إنخراطًا أردنيًا في الأزمة السورية. وإلى ذاك الحين هناك قناعة بأن النظام السوري قادر على البقاء، لأن وتيرة الإنشقاقات في الجيش وفي أجهزة الدولة الأمنية إضافة إلى السياسية والدبلوماسية لم تكن في تصاعد بل حتى ليست منتظمة، وأن الفراغ الذي يخلفه النظام السوري كلما تراجع تقوم بملئه قوى متشددة لا يمكن التفاهم معها(الجزيرة نت، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أدت الأزمة السورية بكافة إنعكاساتها العسكرية والأمنية إلى ظهور العديد من التهديدات على أمن الأردن واستقراره، حيث أن تبادل إطلاق النار بين القوات النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود تعد من أبرز هذه التهديدات التي جعلت الحدود في حالة استنفار عسكري وأمني من الجانب الأردني بعد تعرض الأراضي الأردنية لصواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضراراً بالممتلكات العامة والخاصة، والتي ترافقت أيضاً مع إرتفاع عمليات التهريب عبر الحدود بما فيها الأسلحة والمخدرات، وزيادة عمليات التسلل من مختلف الجنسيات في ظل غياب تواجد الجيش السوري على الحدود الأردنية السورية.

وعليه، فقد واجه الموقف الرسمي الأردني من وجود إرتباك كبير نحو تعامله مع أوضاع الثورة السورية، حيث لا توجد قراءة موحدة لدى جهات صنع القرار السياسي أو الجهات العسكرية والأمنية، في حين تبدو غالبية الشارع الأردني منحازة للثورة السورية مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي، ومن مبررات هذا الموقف ما يلي(الدعمة، 2014: 130):

1. اهتمام الأردن بمصالحها الأمنية والإستراتيجية مع سورية، وإدراكها لما يمكن أن تتعرض له تلك المصالح من أضرار.
2. وجود مجموعة من الضغوطات السياسية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف الشائك.
3. وجود تباين في الآراء الأردنية تجاه الأزمة السورية، وخوفهم من أن يصبح الأردن موقعاً وممراً جديداً للحروب ولا يمكن السيطرة عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آليات الموقف الأردني من الأزمة السورية:

تباين الموقف الأردني من الأزمة السورية ما بين المؤيد والمعارض، وفيما يلي توضياحاً لذلك:

الموقف الأول: المؤيد للثورة.

من أبرز الدلائل المشيرة إلى موقف المملكة الأردنية الهاشمية المؤيد للثورة ما يلي (أبو رمان، 2012: 99-100):

1. استقبال اللاجئين السوريين في الأردن واحتضانهم ومنحهم حرياتهم في مواجهة نظام الرئيس الأسد بشكل علني.
2. طلب الملك عبد الله الثاني بشكل غير مباشر من رئيس سورية بشار الأسد للتنحي عن منصبه.
3. دعم الأردن بشكل مباشر لقرارات الجامعة العربية وتأييده للمبادرة العربية.
4. وقوف الشعب الأردني بجانب مواطني مدينة درعا باستقبالهم في ديارهم والخروج باعتصامات لوقف العنف ضدهم.

الموقف الثاني: المعارض للثورة السورية في بداياتها:

من أبرز الدلائل المشيرة إلى موقف المملكة الأردنية الهاشمية المعارض للثورة السورية ما يلي (رضوان، 2012: 82):

1. رؤية صانع القرار السياسي الأردني لموقف الأردن من الأزمة السورية والمتمثل بالحذر من الدخول في سيناريوهات غامضة وشائكة للتعامل مع هذا الملف.
2. أعتقال الحكومة الأردنية للعديد من النشطاء السوريين في الأردن واستبعاد الأخرين.
3. رفض عون الخصاونة رئيس الوزراء الأردني السابق لأي تدخل أجنبي في الأزمة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. رفض الأردن سحب السفير من دمشق أسوة بدول خليجية وعربية كثيرة.
5. إبقاء الحدود الأردنية مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين، وفي نفس الوقت تصديه لمحاولات تهريب السلاح عبر أراضيه.

وقد عبّر الملك عبد الله الثاني ابن الحسين عن موقف الأردن من الأزمة السورية، من خلال تحذيره من مخاطر إستمرار إنسداد أفق الحل السياسي لها على الأمن والإستقرار والسلام في الشرق الأوسط وتداعيات الوضع السوري على دول الجوار والمنطقة ككل جراء تصاعد حدة العنف والإقتتال وتفاقم معاناة الشعب السوري ودفعهم للجوء عن بلادهم، ما شكّل تحدياً كبيراً لدول الجوار، خصوصاً الأردن الذي يستضيف نحو 1,3 مليون منهم على أراضيه، وما يترتب على وجودهم من الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الأردن جراء إستضافة اللاجئين والتي أنعكست على التوازنات الاجتماعية من جهة، وزادت الضغط على البنية التحتية والخدمات من جهة أخرى، خصوصاً في مدن محافظات شمال المملكة (أبو رمان، 2012: 102).

وفي ظل إرتفاع وتيرة الصراع في سوريا وتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، طالب وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، المجتمع الدولي إلى إتخاذ موقف أكثر عدالة مع الأردن بسبب خدماته المستمرة للمصلحة العامة الحيوية على المستوى العالمي بالنيابة عن المجتمع الدولي, مما أثر على مستواه الاقتصادي والاجتماعي. وفي كلمة الأردن التي ألقاها في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 والذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على تحسين معايير التأهيل للبلدان متوسطة الدخل التي تأثرت بشدة من جراء الأزمات الإقليمية (مثل الأردن) للحصول على أدوات تمويلية مبتكرة وميسرة، وأشار إلى أن الأردن يستضيف أكثر من 1,4 مليون سوري، حيث يقطن 8% فقط من السوريين في مخيمات اللاجئين، مما يجعل الأردن ثالث أكبر بلد في العالم من حيث حصة الفرد من تلقي اللاجئين. وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر هذا بشكل كبير على الوضع المالي للبلد، حيث يقدر الأثر المالي الشامل للأزمة، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة منذ عام 2011، بحوالي 6,6 مليار دولار أميركي. (وكالة الانباء بترا، 2015) .

وعليه، فقد أوضحت المملكة الأردنية الهاشمية موقفها تجاه الأزمة السورية ساعية لإيجاد حل سياسي سلمي، وأنه لا يقبل التشكيك بمواقفه القومية المناصرة للشعب السوري. وأكد على ذلك وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني "إن مصلحة الأردن في سوريا أن تكون آمنة ومستقرة وقادرة على إبقاء مشاكلها داخل حدودها وأن إستمرار الأزمة السورية أفضى لتداعيات كبيرة على الأردن تمثلت باستضافة حوالي مليون وأربع مائة ألف سوري على أراضينا وما ترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ومالية وأمنية واجتماعية حيث تبلغ تكلفة اللجوء 2.9 مليار دولار سنوياً، إضافة إلى أنه يوجد في مدارسنا حوالي 140 ألف طالب سوري، عدى عن التأثيرات على القطاع الصحي والبنية التحتية، ناهيك عن العبء الأمني والعسكري لحماية الحدود التي لا تحميها سوريا من جانبها الحدودي" (المدينة نيوز، 2015).

مواقف الاردن من الثورة الليبية :

يتسم الموقف الأردني من التحولات الليبية الجارية منذ ثورة 17 فبراير 2011، بالوضوح والعلنية، احتكامًا إلى سياسة الالتزام بتأييد خيارات الشعب الليبي، وتغليب لغة الحوار البيني، وضمان استتباب الأمن والاستقرار الداخلي، بما يؤسس لإعادة اللحمة الوطنية وبناء المؤسسية البنيوية في رحابها. فقد اصطف الأردن إلى جانب خيار الثورة الليبية، منذ اندلاعها ضد نظام معمر القذافي، فيما شكلت العاصمة عمان "محطة" وازنة لاستقبال شخصيات سياسية ليبية، تعبيرًا عن دعم المملكة لمساعي ليبيا في تشكيل أطر العملية السياسية، بأذرعها النيابية والحكومية، عبر التأييد العلني لأعضاء المؤتمر الوطني العام الليبي، واعترافه سابقًا بالمجلس الانتقالي الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الليبي ممثلا شرعيًّا للشعب الليبي، ومن ثم تأييد تشكيل الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبدالله الثني (أبو رمان، 2012: 102).

وما لبث الأردن أن أيد عملية "الكرامة" التي أعلنها خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي في 16 مايو 2014، بهدف "تطهير ليبيا من الإرهاب والعصابات والخارجين عن القانون، والالتزام بالعملية الديمقراطية ووقف الاغتيالات"، وذلك في إطار موقف المملكة الداعم لجهود محاربة الإرهاب، والتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، لا سيما وأنه ينضوي ضمن "التحالف الدولي" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لما يشكله التنظيم من تهديد غير تقليدي للأمن القومي الأردني. بيد أن الأردن وهو يمضي قُدُمًا في تأييد جهود عملية "الكرامة" لصد الإرهاب الذي تغلغل بين ثنايا الصراعات الداخلية والتركيبة القبلية الليبية المعقدة، قد شغل موضع مباحثات ثنائية خلال استضافة عمان للقاءات متعددة مع حفتر، إلا أن المملكة أعلنت صراحةً عن موقفها المساند للاتفاق السياسي الليبي الذي عُقد برعاية أممية في مدينة الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2015، وأنتج تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، برئاسة فايز السراج. إذ أيد الأردن حكومة الوفاق خلال مشاركته في الاجتماع الوزاري الدولي حول ليبيا الذي عقد بروما في 14 ديسمبر 2015، بحضور القوى السياسية والمجتمعية الليبية المشاركة في حوار الصخيرات، ولكن لم يتم تشكيلها حتى اليوم لعجزها عن نيل ثقة البرلمان الليبي في طبرق شرقًا، في ظل خلافات حادة حول بعض مواد الشق الأمني في اتفاق الصخيرات، خاصة تلك التي تجعل اختصاصات تعيين المناصب الأمنية لمجلس الوزراء، بما أثار حفيظة تحالفات الشرق الليبي التي اعتبرته تهميشًا لقائد الجيش الوطني الليبي (المدينة نيوز، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انعكس الموقف الأردني من الأحداث الليبية على طبيعة دوره في ساحتها الداخلية، والذي تجاوز حدود الدعم الإنساني والدبلوماسي والأممي، إلى أبعاد عسكرية لوجستية وأمنية متعددة، لطالما شكلت موضع نفي رسمي لها، خلا الاكتفاء بالدعم الإنساني واللوجستي والمساعدات الاستشارية التدريبية فقط. وتعود بدايات هذا الدور إلى ثورة 17 فبراير، حينما قدمت القوات الأردنية الخاصة التي تتمتع بقدرات قتالية عالية، مساهمة ملحوظة خلال الحرب التي شنها حلف شمال الأطلنطي "الناتو" عام 2011، والتي أدت إلى بسط السيطرة على العاصمة (طرابلس)، ودخول قاعدة "العزيزية"، مقر العقيد الليبي الراحل، فضلا عن تنفيذها مع نظيرتها من القوات الدولية الأخرى عمليات ميدانية في مناطق ليبية مختلفة. وقد حظي هذا الدور، وما يزال، بإشادة الليبيين بموقف الأردن الداعم للثورة، ووقوفه إلى جانب الشعب الليبي منذ بداية اندلاعها(أبو رمان، 2012: 102).

تبرز مجالات الدعم الأردني لليبيا، فقد احتضن الأردن، الذي يستضيف زهاء 35 ألف ليبي، أعدادًا كبيرة من الجرحى الليبيين، وقدم المساعدات الطبية والإنسانية للشعب الليبي، وكان سبّاقًا في إنشاء المستشفيات الميدانية وتجهيزها بالأطقم الطبية. أما أمميًّا، فقد عطل الأردن، في 21 فبراير 2015 إبان عضويته في مجلس الأمن، صدور بيان عن مجلس الأمن حول ليبيا، يركز على ضرورة دعم المجتمع الدولي والدول الإقليمية لجهود المبعوث الأممي إلى ليبيا في دعمه للعملية السياسية وتشكيل حكومة وحدة وطنية من شأنها مكافحة ما يوصف بالإرهاب في ليبيا، ولكنه يخلو من رفع حظر التسليح عن ليبيا، وذلك خلافًا لمشروع القرار الذي قدمه الأردن سابقًا إلى مجلس الأمن تحت الفصل السابع، ويطالب بدعم مجلس النواب في طبرق، والحكومة المنبثقة عنه، ورفع حظر تصدير السلاح لها، وتسهيل عودتها إلى العاصمة طرابلس، إلا أن قطر وتونس والجزائر تحفظت عليه (المدينة نيوز، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة :

يحتل الأردن موقعاً هاماً في منطقة الشرق الأوسط، وهو يتأثر ويؤثر في الأحداث الإقليمية والدولية، وكان من الطبيعي أن يتأثر الأردن بالتحولات والمتغيرات السياسية الهامة التي حدثت في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن الحديث عن استقرار حقيقي في الأردن دون إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل وقضايا المنطقة القريبة من الأردن والتي من أهمها القضية الفلسطينية والقضية العراقية واللبنانية والسورية، حيث يرتبط الأمن الوطني الأردني بشكل مباشر بهذه القضايا، وإن من مصلحة الأردن الوطنية أن يبقى العراق وسوريا موحداً مستقراً، وأن تقام الدولة الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية على ترابها الوطني وأن يتم إيجاد حل مناسب لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، واستقرار الأوضاع في لبنان، وإقامة السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، ورغم الصعوبات التي واجهت الأردن خلال مرحلة الربيع العربي، فقد تمكن من التكيف مع هذه المستجدات بطريقة سليمة نابعة من رؤى القيادة السياسية الحكيمة، ومن وعي وحرص المواطن الأردني المنتمي في المساهمة بتخطي هذه الأزمات بشجاعة ومسؤولية، الأمر الذي عزز من صمود الجبهة الداخلية وحافظ على مستوى عالٍ من الأمن الوطني الأردني.

نتج عن ثورات الربيع العربي إنعكاسات كثيرة على الاردن سواءً من الناحية السياسة أو الإقتصادية أو الإجتماعمة أو الأمنية، وكان للإنعكاسات الإقتصادية الأثر الأكبر على الأمن الوطني الأردني والتي جاءت مواكبة للمشاكل الإقتصادية التي يعاني منها الأردن أصلاً، والمتمثلة بالمديونية وعجز الموازنة مما أثقل كاهل الدولة الأردنية نتيجة الدعم المالي المقدم للاجئين السوريين في ظل عدم قيام الكثير من الدول بالقيام بإلتزاماتها الإنسانية تجاه هؤلاء اللاجئين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الإنعكاسات السياسية الناجمة عن ثورات الربيع العربي قد قوبلت بالحنكة السياسية للقيادة في الأردن والتي تمثلت بالطريقة التي تعاملت معها هذه القيادة مع هذه الإنعكاسات، كطريقة التعامل مع الحراك الشعبي الأردني، والتي تمثلت بالمرونة والحضارة والحفاظ على حقوق الإنسان الأردني وحريته بالتعبير بالطرق السلمية، وطريقة التعامل مع الأزمة السورية والتي إتسمت بالحياد والإصرار على إنهاء هذة الأزمة بالطرق الدبلوماسيه، ولقد أيقنت الكثير من الدول الإقليمية والدولية بأن السياسة الأردنية هي المثلى في التعامل مع هذة الأزمة.

اتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك ترابط فيما بين ثورات الربيع العربي من حيث الأسباب، فحالة الجمود السياسي والمتمثلة بعدم تداول السلطة وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية وتوريث الحكم إلى الابن، والأوضاع الاقتصادية السيئة والمتمثلة بالفقر والبطالة والفساد المالي وعدم عدالة توزيع الثروات، والأوضاع الاجتماعية السائدة والمتمثلة بالفجوة الاجتماعية وانفجار جيل الشباب والقبضة الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأنظمة الحاكمة كانت المحركات الرئيسية لثورة الشعوب في تلك البلدان التي قامت بها الثورات، لقد أثبتت ثورات الربيع العربي، أن الشعوب العربية ليست شعوب خاملة وأن مدى تحمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كانت تعيشها كان كبيراً، ولكن هذا التحمل قد وصل إلى حدوده القصوى، إذ أنه بعد ذلك حصلت عملية الانفجار لتلك الشعوب.

تأثر الحراك الشعبي الأردني الثاني بثورات الربيع العربي إذ أنه تحفز للخروج إلى الشارع لإعلان مطالبه بالطرق السلمية، وقد أتى مشابهاً للحراك الشعبي الأردني الأول والذي حدث عام 1989م من حيث بعض أسباب الحراك، ولكنه أتى مختلفاً عن الثورات من حيث سقف المطالبات والممارسة، إيماناً من ناشطي الحراك بأن نظام الحكم الملكي في الأردن هو الأفضل، وهو مختلف تماماً عن الأنظمة في الدول التي قامت بها الثورات فهو نظام غير دموي ومتسامح ويحظى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإجماع من قبل الأردنيين، فقد تمت البيعة للهاشميين من قبل الأردنيين كافة وأن الأردنيون باقون على العهد ولا سيما أن الهاشميون دائماً في صف الشعب، يشعرون بمعاناته ويتلمسون مطالبه ويعملون على تنفيذها، فقد كانوا وما زالوا قارب النجاة للأردنيين في مختلف الأزمات التي ألمت بالأردن وخرج منها سالماً.

كان لثورات الربيع العربي إنعكاسات كثيرة على الأمن الوطني الأردني من كافة النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، وهذه الإنعكاسات قد تفاوتت في مدى تأثيرها من ثورة إلى أخرى فعلى سبيل المثال كان تأثير ثورة تونس منحصراً على النواحي السياسية من حيث تشجيع الحراك الشعبي وكسر حاجز الخوف لدى الناشطين، أما بالنسبة للثورة المصرية وما تبعها من إنقطاع للغاز المصري المصدر للأردن فقد كان له أثراً كبيراً على الإقتصاد الأردني من حيث إرتفاع المديونية، بسبب الإعتماد على الوقود الثقيل لتوليد الطاقة، وبالنسبة للثورة الليبية فكانت تأثيراتها منصبة على النواحي الإجتماعية فيما يخص علاج الليبيين في المستشفيات الأردنية وما رافقها من تأزم في المستشفيات من حيث طاقتها الإستيعابية للمرضى، وتعرض الأردنيين المقيمين في ليبيا للخطر في ظل تردي الأوضاع الأمنية، أما معظم التأثيرات فقد نجمت عن تداعيات الثورة السورية والتي أثرت على الأردن من جميع النواحي، وهي الأخطر على الأردن وذلك لعدة أسباب مثل التجاور بين البلدين الذي سهل قدوم اللاجئيين السوريين إلى الأردن بأعداد كبيرة، وهذة الأعداد في تزايد مستمر، والتي قد يكون من ضمنها بعض من يسعى إلى زعزعة الأمن في الأردن، وبسبب طبيعة العلاقات التجارية بين البلدين والمتمثلة بالتجارة البينية وتجارة الترانزيت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة والتي تنص على "هناك علاقة ترابطية بين توجهات السياسة الخارجية للدولة وبين المؤثرات المحيطة بها" حيث يشكل الاستقرار السياسي في الأردن عاملاً مؤثراً ورئيساً في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأردنية في ضوء التداعيات والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا واليمن والعراق ، فقد كان لثورات الربيع العربي انعكاسات على السياسية الخارجية الأردنية والدولة الأردنية، لذا جاءت المواقف الاردنية من أزمات الربيع العربي تتوافق مع المصالح الوطنية وتدعم الامن والاستقرار في بلدان الربيع العربي وخصوصاً في سوريا واليمن وليبيا ، وتؤيد عمليات الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس،
- ركزت السياسة الأردنية على ضرورة الاستثمار في لغة الحوار والمنطق في الدبلوماسية الأردنية الناجحة باعتبارها ركيزة الانطلاقة الحقيقية إلى فضاء العالم، وأنها تشكل احد محاور مواجهة التحديات، خصوصاً في ظل افتقار الأردن إلى كثير من الموارد، لذا سعت السياسة الأردنية إلى لعب دور أكبر في العواصم المؤثرة في اتخاذ القرار لزيادة القدرة على مواجهة مشاكله الاقتصادية واجتذاب مزيداً من الاستثمارات إلى الأردن، حيث أن السياسة الخارجية الأردنية واضحة ومحددة المعالم، ولم تتأثر ثوابتها، لأن الأردن بلد ملتزم بكافة قضايا الأمة العربية .
- تمكن الأردن من بناء علاقات قوية وراسخة مع الدول العربية والصديقة، واستطاع الاستمرار في النهج السياسي الذي يتميز بالتوازن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد توتراً على أراضيها. وفي هذا الصدد استمر الأردن في جهوده لتعزيز وتمتين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقاته وبمد جسور التعاون والانفتاح مع جميع دول العالم، لتحقيق مزيد من المكتسبات لعملية التنمية في مختلف المجالات.

- يشكل الاستقرار السياسي في الأردن عاملاً مؤثراً ورئيساً في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأردنية في ضوء التداعيات والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا واليمن والعراق .
- شكلت حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية عاملاً مؤثراً ورئيساً في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأردنية على مستوى العلاقات الدبلوماسية العربية والدولية، كما كان للصراعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط والثورات العربية تأثير مباشر على السياسة الخارجية الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي .
- كان لإدراك المملكة لضعف الموارد والإمكانات الاقتصادية وصغر المساحة والموقع الجغرافي تأثير على السياسة الخارجية الأردنية وعلاقته مع دول العالم، ويبرز تأثير البعد الدولي على العلاقات الأردنية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي:

أ- مراقبة ما يجري عن كثب داخل الأراضي السورية والعراقية خصوصاً التنظيمات المسلحة التي تنتهج فكر القاعدة وعدم السماح لها بالامتداد بالقرب من الحدود الاردنية باستخدام الإستراتيجية المباشرة إذا لزم الأمر.

ب-ضرورة قيام المجتمع الدولي بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص بمساندة الاردن في تحمل الأعباء بأرقامها الحقيقية التي أثقلت اقتصاده وأمنه جرّاء استقبال الكم الهائل من اللاجئين السوريين وما خلّفه ذلك من آثار اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية خطيرة، تؤثر بمجملها على أمنه الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الكتب العربية

- أبو صعب فارس، (2011)، **التحولات العربية في عالم متغير مثلث القوة في الشرق الأوسط** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 389.
- أبو قنطار، الحسان (1985) **العلاقات الدولية**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.
- أمين جلال ، (2012) ، **كيف تفسر الثورة التونسية** ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184.
- انجدال ويليام، (2011) ، **الولايات المتحدة وثورات الربيع العربي**، شؤون إستراتيجية.
- الباز محمد ، (2013 ، **مصر في عهد مرسي** ، جريدة الأهرام ، الاثنين 23 تموز.
- بدرخان عبدالوهاب ، (2013) ، **عالم عربي بين تيه سياسي وخواء استراتيجي** ، مجلة شؤون عربية ، العدد 154.
- بشارة عزمي ، (2011) ، **الثورة المصرية الكبرى آفاق ومخاطر** ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 138.
- بو قنطار الحسان (2014)، **أي أفق للمغرب الكبير في ظل الربيع العربي** ؟ الاتحاد الاشتراكي .
- التل، نبيل محمد زكي (2003). **العلاقات السياسية الأردنية – الأمريكية، 1990-2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- توفيق سعد حقي، (2004) **العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جبريل امجد أحمد، (2012)، **الثورات العربية والعلاقات العربية البينية الخلاف المصري – السعودي نموذجاً** ، مجلة شؤون عربية ، العدد 150.
- الحاجب محمد محمود (2013) ، **الإرهاب يضرب مصر** ، جريدة أخبار اليوم المصرية ، الاثنين 25 تشرين الثاني .
- الحامد سامح علي (2013) ، **مصر تدير سياستها الخارجية بتخبط في ظل الإخوان** ، جريدة الشرق الأوسط ، الثلاثاء 23 حزيران.
- الحروب خالد (2012) ، **معايير نجاح الثورات العربية** ، مجلة شؤون عربية، العدد 149.
- حسن رضا احمد، (2013)، **ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي**، مجلة شؤون عربية ، العدد 154 .
- الحسن، بلال (2010)، **جولة الملك عبدالله وأفقها التاريخي**، الشرق الأوسط جريدة العربي الدولية، العدد 11569، الأحد 1 آب 2010.
- الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى (2003). **التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن**، عمان: دار مجدلاوي للنشر.
- خالد محاميد، (2002)، **الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (1999-1952)**، عمان.
- خواجة محمد، (2011) ، **أمريكا وإسرائيل والحراك العربي** ، مجلة شؤون الأوسط.
- دسوقي أبو بكر، (2013) **الحصاد الهزيل للثورات العربية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد192.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوريات:

- دوعر غسان، (2013)، **انعكاسات الربيع العربي على القضية الفلسطينية** ، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد62 .
- راشد سامح، (2012)، **السياسات الخارجية والتحالفات الإقليمية بعد الربيع العربي** ، مجلة شؤون عربية، العدد249.
- راشد سامح، (2012) ، **رؤية مقارنة لمسار الثورات العربية** ، مجلة شؤون عربية،العدد15.
- الراشدي، سعيد علي (2007)، **الإدارة بالشفافية**، عمان: دار الكنوز للمعرفة.
- رجب إيمان (2013)، **ما بعد سقوط الإخوان التأثيرات الإقليمية لسقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية .
- رجب إيمان، (2012)، **اللاعبون الجدد وأنماط وادوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187.

الرسائل الجامعية:

- رشيد تركي فيصل (2013). **ما بعد الثورات العربية الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي**، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع .
- الزيات طلعت (2011) ، **ثورات الربيع العربي** ، شؤون إستراتيجية ، العدد 54.
- الزيداني محمد محمود (2013)، **القوى الكبرى وثورات الربيع العربي**، شؤون إستراتيجية.
- سلامة احمد (2014)، **الثورة التونسية والدستور الجديد** ، جريدة الرأي الأردنية ، الاثنين 12كانون الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سلامة غسان (2011) ، **ثورات الربيع العربي تونس** ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الشايجي عبدالله ، (2012) ، **النفقات الجارية وعجز الموازنة** ، أخبار الخليج.
- شعيب مختار، (2013)، **أي مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون**، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع .
- الشلبي، جمال (2000)، **العرب، واروبا، رؤية سياسية معاصرة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الشلبي، جمال، "الربيع العربي سيغير توازنات القوى عالمياً" مقابلة مع جريدة الراية القطرية"، مصدر سابق ، 2012/9/5 الدوحة.
- الصالح محمد داود ، (2013) ، **التناحر بين الأحزاب السياسية** ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.
- ظاهر حسين علي (2012)، **الربيع العربي الأسباب والتداعيات الإقليمية والدولية** ، مجلة شؤون الأوسط، العدد142 .
- عابدين، شرشف (2011)، الاتحاد الاوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية، **جريدة الاهرام المصرية**، القاهرة، 12 مايو، عدد 45621.
- عابدين، شريف (2011)، " الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية"، جريدة الأهرام المصرية، القاهرة، 12 مايو ، عدد45621.
- عبدالحي وليد، (2012) ، **النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبدالعاطي عمرو، (2013) ، **المشهد المصري بعد سقوط الإخوان** ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية .
- عبدالفتاح بشير (2013) ، **هل بدأت الثورات العربية تأكل أبناءها ، مجلة شؤون عربية** ، العدد 154 .
- عبدالفتاح بشير (2012)، **الثورات الشعبية وأزمة الوسائط السياسية العربية**، مجلة شؤون عربية، العدد 145.
- عبدالله عبدالخالق ، (2011) ، **الربيع العربي من وجهة نظر من الخليج العربي** ، مجلة المستقبل العربي، العدد217 .
- العمرو، ثروت (2004). **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- العناني خليل، (2012) ، **الثورات العربية بين النجاح والفشل** ، مجلة شؤون عربية، العدد149.
- قرني بهجت (2013)، **تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد192.
- كشك أشرف (2011)، **حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 185.
- اللباد مصطفى (2012)، **الربيع العربي تركيا وإيران، ملامح النظام الإقليمي الجديد** ، مجلة شؤون عربية ، العدد149.
- لحمش منير (2011)، **الثورات العربية إلى أين** ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد138.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المجالي، رضوان محمود سليمان (2009)، **التجربة الأردنية تجاه عملية الإصلاح ما بين النظرية والتطبيق**، مجلة علوم إنسانية.
- محارب محمود (2012) ، **إسرائيل والتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي .
- محارب محمود (2012) ، **إسرائيل والتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي** ، المركز العربي لدراسة السياسات الخارجية.
- محافظة، محمد عبد الكريم وآخرون (2010). **التربية الوطنية**، الطبعة الثامنة، الجامعة الهاشمية.
- محسن نذير محمود،(2012) ، **سلمية الثورة في سوريا** ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد45.
- محمد مصلح المجالي، (2002). **العلاقات الأردنية العربية خلال الفترة 1990-2000، الجامعة الأردنية:** رسالة ماجستير غير منشورة.
- مشاقبة، أمين (2009). **النظام السياسي الأردني، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا**، عمان.
- مصطفى، محمد وصبري، عبد الرحمن والوزني، خال، وابو عرجه، تيسير (2012)، **الجذور الاقتصادية والاجتماعية للتحولات الراهنة في البلاد العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.
- المعشر، مروان (2008)، **نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991-2005**، عمان: دار النهار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مهيار، ياسر (2010). 6 ملايين نسمة عدد سكان الأردن في عام 2010:حيفة العرب اليوم، العدد 4852,
- موسى ريم، (2013)، " **ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي**" مؤتمر فيلادفيا السابع عشرة كلية الآداب، جامعة فيلادفيا، الأردن.
- موسى محمد عبداللطيف ، (2012) ، **الأوضاع الاقتصادية في مصر** ، المجلة الاقتصادية ، العدد91 .
- موسى، ريم، " **الثورات العربية ومستبل التغيير السياسي**" بحث منشور، الخرطوم، السودان.
- نبيه لبنى، (2012) ، **عام على الربيع العربي التداعيات الإقليمية والدولية** ، مجلة شؤون الأوسط، العدد142 .
- نهرا فؤاد ، (2011) ، **أمريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، مجلة شؤون الأوسط، العدد139 .
- هيكل محمد حسنين (2012) ، **حديث هيكل مع الأهرام في 23 أيلول 2012** .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانترنت

- أبو سكين، حنان (2012). الحراك السياسي في الأردن..إلى أين؟، نقلاً عن: **http://democracy.ahram.org.eg**
- البطاينة، زياد (2009) الملك عبد الله في مقابلته مع هاآرتس الإسرائيلية، ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.balqa.com/web**
- بيت الاستثمار العالمي جلوبال (2008). الاستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية، الأردن، ، نقلاً عن: **www.menafn.com/updates/research_center/،**
- الجزيرة نت (2011). إسلاميو الأردن يقاطعون حوار الإصلاح .. ، نقلاً عن: **www.aljazeera.net**
- الجزيرة نت (2011). تصاعد المطالب الشعبية بالأردن .. ، نقلاً عن: **www.aljazeera.net**
- الجزيرة نت (2011). وزير أردني: الحكومات عطلت الإصلاح .. ، نقلاً عن: **www.aljazeera.net**
- صالح محسن (2012)، **اثر الثورات العربية على المشروع الصهيوني** ، الجزيرة .
- طارق عزيز, (2016), قراءةٌ في ظاهرة «أسلمة» الثورة السوريّة, نقلا عن الرابط **/http://www.qasioun.net**
- عبدالمقصود صلاح (2012) ، **المتغيرات المحتملة بموقف مصر تجاه غزة** ، موقع الجزيرة نت.
- العدوان، هلا (2009)، عبد الله الثاني كرس الأردن دولة وسطية ونموذجاً في الاعتدال، نقلاً عن الرابط التالي: **http://www.jordan-son.com/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العدوان، هلا (2009)، نقلاً عن الرابط التالي:/http://www.jordan son.com/vb
- غادي، محمد قسيم (2010)، نقلاً عن موقع المسار على الرابط التالي:

www.almasar.news.com

- اللواما، عبد الله (2013). حصاد الحراك الشعبي الأردني 2011 و 2012، 1/6/، نقلاً عن: http:**//jordanzad.com/index.php**
- مديرية الأمن العام (2012). إدارة العمليات، نقلاً عن:**http://www.psd.gov.jo**
- المشاقبة، أمين (2012). إشكاليات وتحديات الحالة الأردنية رؤى وحلول، نقلاً عن:

http://www.addustour.com

- المعايطة، سميح (2003)، مقال بعنوان: سميح، الأردن من أحلام الهيمنة إلى إطفاء بؤر التوتر، موقع إسلام أونلاين، الرابط الإلكتروني: **www.Islamonline.net/**
- الموسوعة الحرة، ويكيبيديا (2013)، الاحتجاجات الأردنية 2011–2012، نقلاً عن:

ar.wikipedia.org

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

- Center for Strategic and International Studies (2011)، Global Security Forum(2011)،" The New Security Dynamics in the Mediterranean" ،**http://csis.org/files/attachments/110608-jones-med.pdf; December.**
- Richard C. Snyder, et al, (1983), Foreign Policy Decision Making, The Free Press of Galenco, New York.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com